دور المحدثين في إثراء النقد التاريخي

(فحص الوثائق نموذجا)

تأليف

راجي عفو ربه الكريم

ا.د/ الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية

بدمياط الجديدة - جامعة الأزهر

(دور المحدثين في إثراء النقد التاريخي – فحص الوثائق نموذجا)

الدمراني عبد الله عبد الغني سعد

قسم الحديث، كلية الدراسات الإسلامية بدمياط الجديدة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Damranysaad.11@azhar.edu.eg

ملخص: يتناول هذا البحث إحدى صور النقد التاريخي التي برع فيها المحدثون، وهي فحص كتب الرواة لكشف ما فيها من التزوير، ويبين مدى عناية المحدثين بالأصول أو (الوثائق) كما يسميها المؤرخون، ويرصد أنواع التزوير التي مارسها الرواة في كتبهم أو كتب غيرهم، وطرائقهم في إخفاء هذا التزوير، والوسائل التي اتبعها المحدثون لكشف التزوير، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي: المقدمة : ذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة المتعلقة به، وخطة البحث، ومنهجه، والخطوات الإجرائية المتبعة فيه، الفصل الأول : فحص الوثائق وعلاقته بالنقد التاريخي، الفصل الثاني : النقد التاريخي عند المحدثين، وعنايتهم بفحص الوثائق، الفصل الثالث: أنواع التزوير التي مارسها الرواة وطرائق المحدثين في كشفها، الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج.

المنهج البحثي المتبع: المنهج الاستقرائي التحليلي.

أهم النتائج: حاز المحدثون قصب السبق في مجال النقد التاريخي، وسبقوا الغربيين فيه بعدة قرون باعتراف كبار المتخصصين في التاريخ من المعاصرين، وجهود المحدثين في النقد التاريخي احدى أهم صور العطاء

الحضاري الذي قدمه المسلمون للبشرية، وقد عرف المحدثون ما يسمى الآن في الدراسات التاريخية بنقد الوثائق (الخارجي)، و(الداخلي) بنوعيه (الإيجابي والسلبي)، واستخدموا وسائل عدة لكشف التزوير الذي مارسه بعض الرواة في كتب الحديث.

الكلمات المفتاحية: النقد التاريخي، فحص الوثائق، مناهج المحدثين، تزوير المخطوطات.

The role of modernists in enriching historical criticism - examining documents as a model

Aldamrani Abdullah Abdul ghani Saad

Department of Hadith, Faculty of Islamic Studies in New Damietta, Al-Azhar University, Egypt.

Email: Damranysaad.11@azhar.edu.eg

Abstract :

This research deals with one of the forms of historical criticism in which the modernists excelled, which is the examination of the books of the narrators to reveal the forgery, and shows the extent of the care of the modernists assets or (documents) as historians call them, and monitors the types of forgery practiced by the narrators in their books or the books of others, and their methods of hiding this forgery, and the means used by the modernists to detect forgery, and this research came in an introduction, three chapters and a conclusion as follows: Introduction: The importance of the research, the reasons for choosing the topic, previous studies related to it, the research plan, its methodology, and the procedural steps followed in it, Chapter One: Examination of documents and its relationship to historical criticism, Chapter Two: Historical criticism of the modernists, and their attention to examining documents, Chapter Three: Types of forgery practiced by narrators and methods of modernists in revealing them, Conclusion: The most important results were mentioned .

Research methodology: Inductive and analytical method.

The most important results: The modernists won the lead in the field of historical criticism, and preceded the

Westerners in it by several centuries with the recognition of senior specialists in history from contemporaries, and the efforts of the modernists in historical criticism is one of the most important forms of civilized giving made by Muslims to humanity, and the modernists have known what is now called in historical studies the criticism of documents (external), and (internal) of both types (positive and negative), and they used several means to detect the forgery practiced by some narrators in hadith books.

Keywords: historical criticism, document examination, methods of modernists, falsification of manuscripts.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه، وبعد: فقد اختصت الأمة المحمدية بالرواية المتصلة الإسناد من بين سائر الأمم، فلا تعرف أمة من الأمم رواية الأخبار بالإسناد إلا أمة النبي ﷺ، والرواية وإن وجدت في الأمم الغابرة والأجيال الماضية إلا أن هذه الأمم لم تبلغ فيها ما بلغت الأمة الإسلامية؛ فقد امتازت الرواية الإسلامية عن غيرها بعدة ميزات :

الأولى : الاتصال فلا يوجد عند الأمم السابقة رواية متصلة.

الثانية : الصحة أما الأمم السابقة فأغلب ما عندهم أساطير وخرافات.

الثالثة : العناية برواة الأخبار والجرح والتعديل(١).

قال ابن حزم(٢) عند حديثه عن أقسام النقل عند المسلمين: «الثالث: ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ يخبر كل واحد منهم باسم

(١) الوسيط في علوم الحديث ص ٤٤ – ٥١ بتصرف.

(٢) الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الفقيه، الحافظ، المتكلم، الأديب، الوزير، الظاهري، صاحب التصانيف، نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطا، وذهنا سيالا، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، قال عنه الذهبي: «رأس في علوم الإسلام، متبحر في النقل، عديم النظير على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول ... وكان ينهض بعلوم جمة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر» وقد صنف كتبا نفيسة كثيرة منها: (المحلى في شرح المجلى)، (الإحكام لأصول الأحكام)، (الفصل في الملل والنحل) توفي سنة ٤٥٦هـ. سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤ – ٢١٨.

الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان... وهذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وبناه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور منذ أربعمائة عام وخمسين عاما في المشرق والمغرب والجنوب والشمال، يرحل في طلبه من لا يحصى عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة، ويواظب على تقييده من كان الناقد قريبا منه، قد تولى الله تعالى حفظه عليهم – والحمد لله رب العالمين – فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسق أن يقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر» [(١)].

وقد شرف الله تعالى جماعة من أمة النبي ﷺ بحمل هذا العلم النبوي الشريف فبذلوا جهودا مضنية في خدمة سنة النبي ﷺ، ارتحلوا إلى الآفاق لجمع الأحاديث، ولم يكتفوا بالنقل والرواية، بل نقدوا هذه المرويات ، ومازوا صحيحها من ضعيفها ، ونبهوا على أخطاء رواتها الثقات منهم فضلا عن الضعفاء، ووضعوا لقبول الروايات ضوابط صارمة لم تعرف لأحد قبلهم، فكان لهم السبق في وضع قواعد لما عرف بعد ذلك بالنقد التاريخي، أو نقد التاريخ.

لقد اعترف بهذا السبق العلمي للمحدثين في نقد التاريخ كثير من أساتذة التاريخ المعاصرين منهم الدكتور/ أسد رستم[(٢)] حيث قال في مقدمة

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٦٨/٢ – ٦٩ .

(٢) جدير بالذكر هنا أن الدكتور / أسد رستم لم يكن مسلما، فشهادته لعلماء الحديث ليست مجروحة.

وهو أسد بن جبرائيل رستم أستاذ في الفلسفة، ومؤرخ لبناني من العلماء بالوثائق، ولد سنة (١٣١٥هـ – ١٨٩٧م) تعلم في الجامعة الأميركية ببيروت وتخرج بجامعة شيكاغو، ==

كتابه (مصطلح التاريخ): «وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي»[١] ، وقال عندما تحدث عن جمع الأصول : «هي لعمري حقيقة أساسية عرفها علماء الحديث قرونا عديدة وعملوا بها قبل أن يدرك فائدتها وينوه بصحتها ، ويحبذ العمل بها المؤرخون الحديثون إن في أوربا أو غيرها من مراكز العلم الحديث»[٢].

وفي تأكيد هذه الحقيقة يقول الدكتور/ على سامي النشار عند حديثه عن المنهج الاستردادي[٣]: «إننا نرى المسلمين قد أقاموه على أسس علمية دقيقة فيما يعرف بعلم مصطلح الحديث، وطرق تحقيق الحديث رواية ودراية هي هي منهج البحث التاريخي الحديث كما عرفه فلنج، وسينوبوس، ولانجلوا[٤]، وقد توصل المسلمون إلى كل ما توصل إليه علماء مناهج

==

وعاد فعين أستاذا مساعدا بالجامعة الأميركية (سنة ١٩٢٣م) فأستاذا للتاريخ الشرقي (١٩٢٧م) وجمع لمكتبتها مجموعة كبيرة من الوثائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الأقطار الشامية في عهد الحكومة المصرية، توفي في بيروت سنة (١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م). الأعلام للزركلي ٢٩٦/١ – ٢٩٧.

(١) مصطلح التاريخ ص ٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥، وانظر أيضا إشادته بعلماء الحديث ص ٤٢ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٧ .

(٣) المنهج الاستردادي: منهج متبع في دراسة التاريخ يقوم على محاولة استرداد وقائع التاريخ في الذهن عن طريق فحص ما خلفته الأحداث الماضية من آثار. مناهج البحث العلمي د/ عبد الرحمن بدوي ص ١٨٣.

(٤) علماء غربيون ينسب إليهم وضع قواعد للنقد التاريخي. الأول: (كيث فليمنج) مؤرخ وكاتب بريطاني ولد سنة ١٨٨٤م، وتوفي سنة ١٩٧٧م، الثاني: (شارل سينوبوس) مؤرخ

==

البحث التاريخي من نقد النصوص الداخلي والخارجي، كما عرفوا طرق التحليل والتركيب التاريخية وفحص الوثائق، ومنهج المقارنة والتقسيم والتصنيف»[١].

ويقول الدكتور/ محمود مصري: «لقد قام الدليل على أننا ندين لعلماء مصطلح الحديث بتأسيس قواعد علم تحقيق المخطوطات، وبناء هيكله الأساسي على نحو لا يبقي مجالا لشاك أو متجاهل»[٢].

ويقول الدكتور/ عارف المخلافي: «وقد شهد العالم بأسره أن منهج المحدثين في التعامل مع رواية الأحاديث النبوية الشريفة أعظم ما تفردت به الحضارة الإسلامية وأفضل ما قدمه المسلمون للبشرية في مجال منهجي النقد والبحث، بل نجد من غير المسلمين من دعا إلى تطبيق منهج المحدثين مع الروايات التاريخية بسبب دقته وإتقان معانيه وتسلسل خطواته»[٣].

وعن هذه الحقيقة غفل بعض من لم يحط بجهود المحدثين واغتر بما أنجزه علماء الغرب من بحوث في النقد التاريخي وتحقيق النصوص، فنسب

==

فرنسي، ولد سنة ١٨٥٤م، وتوفي سنة ١٩٤٢م، الثالث: (شارل فيكتور لانجلوا) مؤرخ فرنسي ولد سنة ١٨٦٣م، وتوفي سنة ١٩٢٩م. شبكة المعلومات الدولية، موقع ويكيبيديا.

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٣٤٩.

(٢) محاضرات في تحقيق النصوص ص ٤٦.

(٣) المستخلص في النقد التاريخي ص ٣١.

لعلماء الغرب السبق إلى ذلك مع أن المحدثين سبقوهم بثمانية قرون[١]، أو قلل من قيمة الأسانيد ودورها في النقد التاريخي؛ نظرا لعدم خبرته بها[٢].

وقد اعتنى المؤرخون الغربيون بالوثائق كمادة مهمة في النقد التاريخي ووضعوا ضوابط لنقدها وبيان الصحيح منها والزائف، وحين نتفحص هذه القواعد نجد أن أئمة النقد الحديثي – من محدثي القرن الثالث الهجري ثم من جاء بعدهم – قد سبقوا إلى معرفة الكثير منها وتطبيقه قبل أن يعرفه الغربيون بثمانية قرون، وفي هذا البحث سألقي الضوء على هذه القضية؛ لأبرز تميز المحدثين في هذا الجانب بذكر نماذج تطبيقية تؤكد سبق المحدثين وتميزهم في النقد التاريخي، وتكشف عن جانب مهم من العطاء الحضاري لعلماء الحديث، وأن جهودهم في نقد الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ لم يفد منها المسلمون فقط، بل أفاد منها غيرهم.

---

(١) ينظر على سبيل المثال : مقدمة الدكتور/ محمد حمدي البكري لكتاب (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) للمستشرق الألماني براجستراسر ص ١١.

(٢) ينظر على سبيل المثال : مناهج البحث العلمي للدكتور/ عبد الرحمن بدوي ص ٢١٥ – ٢١٦ حيث يقول : «من السهل على كل إنسان أن يرسم سلسلة طويلة موثوقا بأفرادها من الرواة، ويزعم أن هذا الحديث أو ذاك مروي عن فلان عن فلان إلى آخر العنعنة الطويلة حتى يصل إلى الصحابي مع أن الحديث مختلق منذ البدء».

كذا قال، وقد غاب عنه أن هذا الشخص الذي سيختلق هذا الإسناد واحد من أفراد هذه السلسلة التي ستخضع للنقد!، ولا فرق بين أن يكون المتهم بالكذب في أول الإسناد أو في آخره.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

١)كونه أحد أهم صور النقد التاريخي لدى المحدثين، ومع هذا لم يأخذ حظه من عناية الباحثين المعاصرين رغم أهميته.

٢)إثبات التميز والسبق العلمي للمحدثين في مجال النقد التاريخي.

٣)الكشف عن جانب شديد الأهمية من العطاء الحضاري لعلماء الحديث.

الدراسات السابقة:

اعتني بعض المعاصرين بالمقارنة بين منهج المحدثين ، ومنهج المؤرخين الغربيين في النقد التاريخي، وقد وقفت على أربعة بحوث في هذا المجال هي:

١) «مصطلح التاريخ» للدكتور/ أسد رستم، أول ما صنف في هذا الموضوع[(١)]، وهو بحث –كما وصفه مؤلفه – (في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها، وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث)، ومؤلفه أستاذ في التاريخ حاول الاقتراب من منهج المحدثين، ونظرا لقلة خبرته في علوم الحديث فقد أعوزته

(١) لم أقف على طبعته الأولى التي صدرت في حياة المؤلف الذي توفي سنة (١٩٦٥م)، وكتب مقدمة الكتاب سنة (١٩٥٥م) ولدي منه طبعتان، الأولى: صدرت عن المكتبة العصرية ببيروت سنة (١٤٢٣هـ)، والثانية: صدرت عن مركز تراث بالجيزة سنة (١٤٣٦هـ).

الأمثلة التطبيقية على ما كان يقرره في الكتاب من قواعد للنقد التاريخي[١].

٢) «منهج النقد عند المحدثين – نشأته وتاريخه» للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمى، صدر عن مكتبة الكوثر بالرياض سنة (١٤٠٢هـ)، وبذيله كتاب (التمييز) للإمام مسلم، وقد أورد فيه بابا بعنوان: (المقارنة بين مناهج نقد الحديث والتاريخ) جاء في (١٢) صفحة ضمنه عدة نماذج لعناية المحدثين بفحص الوثائق جاءت في صفحة واحدة[٢]، ومع كونه من أقدم ما كتب في بيان المنهج النقدي عند المحدثين فهو أفضل بحث فيما وقفت عليه اعتنى بهذه القضية إلا أن حديثه عنها مختصر جدا.

٣) «منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي» للدكتور/ أكرم ضياء العمري، وهو بحث صغير في (٥٨) صفحة صدر سنة (١٤١٧هـ) عن دار اشبيليا بالرياض، ولم يلتفت المؤلف فيه إلى إبراز عناية المحدثين بفحص الوثائق، إنما إشار إلى أن منهج النقد الغربي اعتني كثيرا بدراسة الوثائق، وأن منهج

(١) على سبيل المثال: عند حديثه عن نقد الأصول من ص ٢٣ – ٣٥ لم يقدم نموذجا واحدا من صنيع المحدثين، وذلك لعدم خبرته بكتب تراجم الرواة، وقد أبدى إعجابا شديدا بمنهج المحدثين النقدي رغم أنه تعرف عليه من خلال كتب علوم الحديث، فكيف لو اطلع على كتب التراجم، والسؤالات الحديثية، والعلل؟!.

(٢) منهج النقد عند المحدثين، د/الأعظمي ص ٩٩.

المحدثين تميز باعتنائه بالأسانيد[1].

٤) «المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية» للدكتور/ عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي بحث متوسط الحجم في (٢٤٠) صفحة من القطع الصغير، صدر عن مركز نماء بالرياض سنة (١٤٣٥هـ)، ولم يلتفت المؤلف فيه إلى إبراز عناية المحدثين بفحص الوثائق، إنما انصب اهتمامه على الرواية الشفهية، وادعى في كتابه أن الوثائق عند المحدثين هي الرواة، وفي موضع آخر قال: الوثيقة في المنهج الاسترادي هي الرواية عند المحدثين![2].

منهج البحث، والخطوات الإجرائية

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك على النحو التالي:

١) قمت بفحص كتب الجرح والتعديل، وخاصة كتاب (تهذيب التهذيب) وكتاب (لسان الميزان) كلاهما للحافظ ابن حجر، واستخرجت منها النماذج التطبيقية التي تخدم مسائل البحث.

٢) قمت بتوثيق النصوص من المصادر الأصلية التي وقفت عليها، ولا أكتفي بالعزو إلى المتأخر إلا إذا كان كلاما له، أو نصا لم أجده في مصدر أقدم من كتابه.

٣) عرضت بعض نصوص هذه النماذج على الحاسوب لاستخراج

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ٣٢.

(٢) المنهج النقدي عند المحدثين ص ٩٢، ١٠١.

نصوص مشابهة من كتب أخرى يمكن أن تخدم قضايا البحث.

٤) قمت بتحليل هذه النصوص وعرضها على الكتب المعاصرة التي صنفت في النقد التاريخي لاستخرج الشواهد الدالة على القضية التي قصدت إثباتها والتأكيد على كونها حقيقة علمية ثابتة.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، تليها الخاتمة:

المقدمة : ذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة المتعلقة به، وخطة البحث، ومنهجه، والخطوات الإجرائية المتبعة فيه.

الفصل الأول : فحص الوثائق وعلاقته بالنقد التاريخي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : مفهوم النقد التاريخي، وأهميته ، وتطوره

المبحث الثاني : معنى الوثائق وأهميتها في النقد التاريخي

الفصل الثاني : النقد التاريخي عند المحدثين، وعنايتهم بفحص الوثائق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : صور النقد التاريخي عند المحدثين

المبحث الثاني : أهمية الوثائق في النقد الحديثي

الفصل الثالث: أنواع التزوير التي مارسها الرواة وطرائق المحدثين في كشفها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أنواع التزوير التي كشفها المحدثون

المبحث الثاني: الطرق التي سلكها الرواة في إخفاء التزوير وطمس آثاره

المبحث الثالث: الوسائل التي اتبعها المحدثون لكشف التزوير

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

فحص الوثائق وعلاقته بالنقد التاريخي

المبحث الأول : مفهوم النقد التاريخي، وأهميته ، وتطوره

معنى النقد في اللغة والاصطلاح

تدور مادة (نقد) في لغة العرب على الإبراز والكشف، ومنه نقد الدراهم والدنانير بمعنى تمييز جيدها من رديئها، قال ابن فارس: «النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه ... ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم»[(١)]، وفي مختار الصحاح : «(نقد) الدراهم و (انتقدها): أخرج منها الزيف»[(٢)].

فالناقد والنَّقَّاد هو من يعرف الجيد والرديء منها، ومن هذا المعنى أخذ المحدثون إطلاق لفظ (النُّقَّاد)[(٣)] على من لهم بصر وخبرة بنقد الرواة والمرويات، ومعرفة مقبولها من مردودها.

وبناء عليه يمكن تعريف النقد في اصطلاح المحدثين بأنه: فحص الرواة والمرويات لتمييز المقبول من المردود منها، فكما يقوم الصيرفي عند نقده للدراهم والدنانير بتمييز الصحيح من الزائف يقوم المحدث بتمييز مقبول

---

(١) مقاييس اللغة ٥/ ٤٦٧، (نقد).

(٢) مختار الصحاح ص ٣١٧ (نقد).

(٣) استعمل هذا المصطلح ابن أبي حاتم في عدة مواضع من مقدمة كتابه الجرح والتعديل ١/ ٣ ، ٦ ، ١٠ ، وغيرها.

الروايات والمرويات من مردودها.

تعريف التاريخ لغة واصطلاحا

التأريخ في اللغة: تعريف الوقت، والتوريخ مثله، يقال: (أرخ الكتاب ليوم كذا): وقته والواو فيه لغة[١]، و(أرَّخ) بالتثقيل في الأشهر والتخفيف لغة[٢].

وفي اصطلاح المؤرخين : عرفه الإمام السخاوي بقوله: «فن يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت، بل عما كان في العالم»[٣].

وعرفه شارل سينوبوس[٤] بأنه «علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في مجتمع خلال توالي الأزمنة في الماضي»[٥].

ورغم تباعد ما بين صاحبي التعريفين في الزمان والمكان والثقافة إلا أنهما متقاربان، ومنهما نعلم أن (علم التاريخ) علم يعني بتسجيل الأحداث التي مرت في الأزمنة الماضية ومعرفة ما أحاط بها من ملابسات.

تعريف (النقد التاريخي)

النقد التاريخي هو المستوى الثاني أو المرحلة الثانية في دراسة التاريخ؛

---

(١) لسان العرب ٤/٣ (أرخ).
(٢) المصباح المنير ص ١١ (أرخ).
(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ٣٨٥.
(٤) سبق التعريف به ص ٤.
(٥) النقد التاريخي، المقدمة ص (ا).

لأن دراسة التاريخ تمر بثلاث مراحل[١]:

الأولى: الرصد، وهو هدف المؤرخ، وفيها يرصد المؤرخ التاريخ، ولا يستجوبه أو يستنطقه، وقد يتأثر بانتمائه العقدي، أو البيئي، أو العرقي، أو المذهبي.

الثانية: النقد، وفيها يقوم عالم التاريخ بفحص الأحداث المروية ونقدها وغربلتها؛ لبيان ما صح منها وما لم يصح.

الثالثة: التعليل، وهو ما يعرف بـ (فلسفة التاريخ) ، أو (تفسير التاريخ) وهو: «التلطف في تأمل الأخبار والوقائع التاريخية – بعد التثبت من صحتها – للوقوف على أسبابها ومسبباتها بغرض استنباط السنن الحاكمة في مسيرة تاريخ الأمم والشعوب»[٢].

وقد ظهر مصطلح (النقد التاريخي) في الغرب على يد مجموعة من المؤرخين الغربيين الذين عنوا بنقد النصوص القديمة وبيان ما ترجحت صحته، وما ترجح زيفه، وقد عرفه د/ عارف المخلافي بقوله: «هو ممارسة علمية منهجية ينتقل بموجبها المؤرخ من مرحلة القراءة والاقتباس إلى مرحلة

---

(١) مستفاد من كتاب (أبجديات البحث في العلوم الشرعية) ص ٨٨، ٨٩ باختصار وتصرف.

وثمت مجال رابع للدراسات التاريخية يمكن أن نسميه (تأريخ التاريخ)، وهو يعنى بنشوء التدوين التاريخي وتطوره حتى أصبح علما، وجهود المؤرخين الذين أسهموا في هذه المسيرة العلمية. مقدمة الدكتور/ عماد الدين خليل لكتاب (المسلمون وكتابة التاريخ) ص ٩ – ١٠.

(٢) التاريخ في الإسلام ص ٢٢.

الفحص والتدقيق والتمحيص بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية بحياد تام، وعبر سلسلة من الأدوات المترابطة التي تصنع تاريخيا من خلال مادته وحقائقه»[(١)].

وهذا التعريف يعطينا تقريبا لمعنى النقد التاريخي عند المؤرخين غير أن قوله: (بحياد تام) أمر فوق طاقة البشر فإن الإنسان يخضع لا محالة إلى قناعاته واعتقاداته أثناء قيامه بعملية البحث والترجيح، ويكفيه أن يحاول أن يكون محايدا، فلو حذفت هذه العبارة، أو عبر بقوله مثلا: (محاولا التزام الحياد التام) لكان أولى.

أهمية النقد التاريخي

تكمن أهمية النقد التاريخي في كونه أحد الوسائل المهمة لمعرفة الصحيح من الزائف من أحداث التاريخ ووقائعه؛ وذلك لأن كثيرا من المؤرخين ساق أحداث التاريخ كيفما وقعت له دون فحص أو تدقيق، كما أن المؤرخ قد يتأثر بمذهبه السياسي أو الديني فيسوق الأحداث بطريقة غير محايدة لا يؤمن فيها الخلل أو التزيد أو التصنع.

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[(٢)]، وقال حماد بن زيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ»[(٣)]،

---

(١) المستخلص في النقد التاريخي ص ٥.

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٩/١، ومن طريقه الخطيب في الكفاية ص ١١٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٤/١.

(٣) تاريخ بغداد ٣٩٦/٧ ط دار الكتب العلمية ، ٣٣٩/٧ ط دار الغرب الإسلامي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٣١/١ ط د/ الطحان، ١٩٨/١ ط د/ عجاج ، ==

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين [1]»، أخرجه الخطيب في الكفاية، وقال معلقا: «يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه»[2].

وهذا ضرب من النقد التاريخي الذي قام به المحدثون، وهو عرض دعاوى الرواة على الوقائع التاريخية الثابتة لمعرفة صدقهم من كذبهم، وإهمال هذا الفحص الدقيق يوقع المؤرخ أو الباحث في قبول الأغلاط والتسليم بها دون تبصر، وقد اتفق على ذلك المؤرخون المسلمون والغربيون.

يقول ابن خلدون: «وكثيرا ما وقع للمؤرّخين والمفسّرين وأئمّة النّقل من المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها على مجرّد النّقل غثّا أو سمينا ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النّظر والبصيرة في الأخبار، فضلّوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولا سيّما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات إذ هي مظنّة

==

١٦٨/١ ط الشيخ / أبو العينين ، وقد وقع فيها جميعا (حسان بن زيد)، ورجح ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٥/١ أن يكون الصواب: (حماد بن زيد) وهو الظاهر؛ لأن راوي هذه الجملة عنه هو الحسن بن عثمان أبو حسان الزيادي وهو يروي عن هذه الطبقة، ولم أجد في هذه الطبقة من الرواة من يسمى (حسان بن زيد)، وقد جاءت على الصواب في كتاب (مرآة الزمان) لسبط ابن الجوزي ١٤/١ ، وكتاب (الشماريخ في علم التاريخ) للسيوطي ص ١٨.

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٠٨/٤، والإعلان بالتوبيخ ص ٣٩٠ : بفتح النون المشددة، تثنية سن، وهو العمر.

(٢) الكفاية ص ١١٩.

الكذب، ومطيّة الهذر[١]، ولا بدّ من ردّها إلى الأصول وعرضها على القواعد»[٢].

ويقول المؤرخان الفرنسيان (شارل لانجلوا) و (شارل سينوبوس): «إن التاريخ شأنه شأن أية دراسة أخرى ينطوي على أخطاء واقعية تنشأ عن نقص في الانتباه، لكنه أكثر تعرضا من غيره للأخطاء الناشئة عن اختلاط الذهن الذي يؤدي إلى القيام بتحليلات ناقصة وعقد استدلالات باطلة، ولو وجب على المؤرخين أن يحللوا كل قول يدلون به لما ساقوا أقوالا كثيرة بغير برهان، ولو فرضوا على أنفسهم أن يصوغوا كل مبادئهم لأقروا بعدد أقل من المبادئ الزائفة، ولو أوجبوا على أنفسهم أن يعبروا عن كل استدلالاتهم في صورة محددة لكان عدد استدلالاتهم الفاسدة أقل»[٣].

وما سبق من أقوال المحدثين والمؤرخين يبين أهمية النقد التاريخي ودوره في تمييز ما يقبل وما يرد من المرويات والأحداث التاريخية، كما يظهر دوره أيضا في فرز هذه المرويات والأحداث التي وإن كانت صحيحة إلا أنه ربما يكون قد دخلها بعض الخلل الناتج عن التصنع أو التزيد في روايتها أو تدوينها.

وأختم بما قاله الأستاذ الأديب الأريب/ محمود محمد شاكر في كتابه (المتنبي) لبيان أهمية النقد في كل العلوم، وليس علم التاريخ وحده: «فإن جودة العلم لا تتكون إلا بجودة النقد، ولولا النقد لبطل كثير علم، ولاختلط

(١) الهذر – بفتحتين – هو الهذيان. مختار الصحاح (هذر) ص ٣٢٥.
(٢) مقدمة ابن خلدون ١٣/١ .
(٣) المدخل إلى الدراسات التاريخية ص ٤٨ – ٤٩.

الجهل بالعلم اختلاطاً لا خلاص منه ولا حيلة فيه»[١].

نشأة النقد التاريخي وتطوره، ودور المحدثين فيه

رصد الدكتور/ أسد رستم نشأة وتطور النقد التاريخي في مقدمة كتابه (مصطلح التاريخ) على النحو التالي[٢]:

(أول من حاول نقد الروايات التاريخية هو (هكتايوس) اليوناني فإنه كتب في القرن السادس قبل الميلاد في أصل الشعب اليوناني وفي تجوالاته الأولى، وقال: «ولست أثبت هنا إلا الحكاية التي أعتقد صحتها، فإن أساطير اليونان كثيرة وهي عندي حديث خرافة»، وتبعه على هذه الطريقة عدد من أبناء جنسه لكنهم لم يجعلوا هذه النظرة إلى الروايات التاريخية علما بأصول.

أما أول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا إلى الاعتناء بأقوال النبي ﷺ وأفعاله فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا.

وجاء ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي فكتب مقدمته في طبائع العمران وجعل من هذه الطبائع محكا علميا لنقد الأخبار، ولا يسع المؤرخ المنصف إلا الاعتراف بفضله وتفوقه على سائر من كتب في

(١) المتنبي ص ٤٦٧.

(٢) مصطلح التاريخ ص ٥ – ١١ باختصار.

التاريخ قبله[١].

وقد أدت الاكتشافات الجغرافية واليقظات العلمية والمنازعات الدينية والمطامع السياسية والوثبات الفلسفية في القرون الحديثة في أوربا إلى الرجوع إلى الماضي وتقليب صفحاته، وأول من نادى بنقل التاريخ من ميادين الخصام والنزاع والحرب إلى مجالس الدرس والتدقيق العالم الإيطالي (جيوفني فيكو) [٢] فاصدر كتابه (أصول علم جديد) وتبعه عدد من العلماء الغربيين.

وبعد انتظام الممالك في أوربا في القرن السادس عشر وقيام عصبيات وطنية جديدة ونشوء شعور قومي حديث قام علماء مؤرخون في الدول الغربية بجمع المصادر بدافع الاعتزاز بالماضي، وقد يسرت هذه المجاميع للمؤرخين سهولة الرجوع إلى المصادر ومقابلتها للوصول إلى الحقيقة، فتتابع المؤرخون الغربيون في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا على الكتابة في النقد

(١) يقول المستشرق فرانز روزنتال في كتابه (علم التاريخ عند المسلمين) ص ١٦٦: «لا شك أن أعظم ما قام به – يعني ابن خلدون – هو تطبيق الأفكار السياسية والاجتماعية المبعثرة على التاريخ الذي يعتبره القوة الحية التي تربط الماضي بالحاضر بعملية واحدة مستمرة». ويقول الدكتور/ عبد العليم خضر في كتابه (المسلمون وكتابة التاريخ) ص ٢١٧ : «كان مأثرة ابن خلدون على علم التاريخ أن حمل الواقعة من إطارها الجزئي إلى إطارها الكلي، ومن غمار الواقعة في ذاتها إلى الواقعة في الزمان والمكان حيث تحكم مسيرة الإنسان على الأرض أسباب معينة وإن كانت من صنعه إلا أنها فوق طاقته وإدراكه».

(٢) جيامبا (جيوفاني) تيستا فيكو فيلسوف ومؤرخ وقانوني إيطالي، ولد سنة ١٦٦٨م، وتوفي سنة ١٧٤٤م. شبكة المعلومات الدولية، موقع ويكيبيديا.

التاريخي بصورة غير منتظمة حتى قام المؤرخان الفرنسيان (شارل سينوبوس) ، (شارل لانجلوا) فأصدرا سنة ١٨٩٨م مقدمة في الأبحاث التاريخية فجاءت مختصرا دقيقا مفيدا).

وهذه المقدمة التي أشار إليها د/ أسد رستم عنوانها: (المدخل إلى الدراسات التاريخية) ترجمها الدكتور/ عبد الرحمن بدوي وضم إليها مقالات أخرى مترجمة في كتاب صدر بعنوان (النقد التاريخي)، وتعد هذه المقدمة من الكتب الرئيسة في النقد التاريخي لدى علماء الغرب، يقول عنه مترجمه د/ عبد الرحمن بدوي: «لا يزال حتى اليوم أفضل كتاب فرنسي في هذا الباب»[(١)]، وقد اعتمد مؤلفو الكتب والبحوث العربية الخاصة بالنقد التاريخي ومناهج البحث العلمي على ما جاء فيه –أو على كتب نقلت عنه– بشكل كبير.

تناول المؤلفان في هذا الكتاب مفهوم الوثيقة التاريخية، وكيفية فحص الوثائق التاريخية لمعرفة الصحيح منها والزائف، وقد قسما نقد الوثائق إلى قسمين[(٢)]:

الأول: النقد الخارجي أو (نقد التحصيل): ويتعلق بالخط واللغة والأشكال والمصادر وغيرها، وهو يشتمل على ثلاثة أمور: (تصحيح النصوص) ، (نقد المصدر) ، (جمع الوثائق وترتيبها).

الثاني: النقد الداخلي: ويتعلق بتفسير النص، وبكاتب الوثيقة ومدى صدقه

(١) النقد التاريخي ص ٩.

(٢) المدخل إلى الدراسات التاريخية ص ٤٥ – ٤٦.

وإيمانه بما كتب، وهذا القسم يتفرع إلى نوعين[١]:

أولهما: النقد الداخلي الإيجابي: وهو تفسير مضمون الوثيقة للتأكد مما أراد المؤلف أن يقوله.

ثانيهما: النقد الداخلي السلبي: وهو تحليل الظروف التي أنتجت فيها الوثيقة، وهل وجد ما يحمل صاحبها على الكذب أو التملق ونحو ذلك.

فإذا كانت هذه المقدمة التي كتبت في القرن التاسع عشر هي أقدم ما كتبه الغربيون في فحص الوثائق التاريخية، فإننا نستطيع أن نقرر أن المحدثين قد حازوا قصب السبق في هذا المجال، فإن الناظر في تاريخ المحدثين النقدي يجد أنهم طبقوا الكثير من هذه المعايير النقدية التي أشار إليها المؤلفان قبل أن يعرف الغرب ذلك بما يقارب ثمانية قرون، ولذا فليس من باب المجاملة ما قاله الدكتور عارف المخلافي في كتابه (المستخلص في النقد التاريخي): «والذي يظهر كما سنلاحظ في فصول هذا الكتاب المختلفة أن ما أسماه الأوربيون بـ (النقد التاريخي) هو نفسه منهج أهل الحديث المعروف بـ (الجرح والتعديل)، لكنهم قدموه بتفصيل واسع من حيث وضع تساؤلات كثيرة لكل خطوة من أجل الوصول إلى الحقيقة»[٢].

ومثله قول الدكتور/ أسد رستم: «ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم (المثودولوجية) – يعني علم مناهج البحث العلمي– حتى أواخر القرن الماضي، وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية ص ١١٠.

(٢) المستخلص في النقد التاريخي ص ٣١.

يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا»[١].

وإذا كان المحدثون هم الذين قاموا بتطبيق النقد التاريخي ووضعوا أصوله من أجل نقد مرويات السنة النبوية، فإن المؤرخين المسلمين تابعوهم على استخدام هذا المنهج النقدي أيضا قبل أن يصل إليه المؤرخون الغربيون، وعلم التاريخ لدى المسلمين نشأ وترعرع في أحضان علوم الحديث، ويؤكد هذه الحقيقة أن كثيرا من مؤرخي المسلمين كانوا من المحدثين كالإمام الطبري، والخطيب البغدادي، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير، والحافظ ابن حجر، والإمام السخاوي، وغيرهم.

وقد اشتهر لدى من لهم عناية بالنقد التاريخي من المؤرخين الغربيين والعرب الدور الذي قام به ابن خلدون في هذا المجال، ولا شك أنه أفاد من منهج المحدثين النقدي لأنه كان على اطلاع على كتبهم وعلومهم[٢].

جدير بالذكر أن ابن خلدون الذي وضع للمؤرخين منهجا للنقد التاريخي لم يلتزم به في كتابة التاريخ، فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة؛ وذلك لأنه كتب تاريخ البربر بناء على أمر السلطان الحفصي فكان لزاما عليه أن يقدم له تاريخا يتسق مع ميوله وهواه، كما أنه ذكر روايات لا تثبت أمام النقد كما قال غير واحد من المؤرخين المعاصرين، وأشار لذلك أيضا بعض من كتب في منهج البحث التاريخي[٣].

---

(١) مصطلح التاريخ ص ١٢ – ١٣.

(٢) مقدمة ابن خلدون ١٢٢/٢ – ١٢٨.

(٣) مقدمة د/ علي عبد الواحد وافي لتحقيقه لمقدمة ابن خلدون ١١٦/١، منهج البحث ==

المبحث الثاني : معنى الوثائق وأهميتها في النقد التاريخي

معنى الوثيقة في اللغة

مادة (وثق) تدل على الإحكام والإتقان، قال ابن فارس: «الواو والثاء والقاف كلمة تدل على عقد وإحكام، ووثقت الشيء: أحكمته»[١]، وقال الرازي: «والميثاق: العهد ... ويقال: أخذ (بالوثيقة) في أمره أي بالثقة، واستوثق منه: أخذ منه الوثيقة»[٢]، وجاء في المعجم الوسيط: «(الوثيقة) الصك بالدين أو البراءة منه، والمستند وما جرى هذا المجرى»[٣]، ومن ذلك يظهر أن الوثيقة سميت بذلك لما فيها إحكام الحقوق وما يشبهها وإثباتها.

معنى الوثيقة في اصطلاح الفقهاء

استخدم الفقهاء لفظ الوثيقة بمعنى الصحيفة التي تكتب فيها عقود المعاملات بين الناس[٤]، وتسمى عندهم أيضا (الحجة)، و(الصك)[٥]، وهذا أحد معاني التوثيق عند الفقهاء فهو يطلق عندهم على ما يكون به ضمان الحق فيتسع ليشمل أيضا الإشهاد، وبعض العقود كالرهن والكفالة، وحبس

==

التاريخي ص ١٤٥، مناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين ص ٢٥.

(١) مقاييس اللغة ٨٥/٦.

(٢) مختار الصحاح ص ٣٣٣ (وثق).

(٣) المعجم الوسيط ص (وثق).

(٤) وهذا الاستخدام قديم جدا حيث ورد عن أحد الفقهاء السبعة وهو خارجة بن زيد، قال مصعب بن عبد الله: «كان خارجة بن زيد بن ثابت يكتب الوثائق للناس وينتهي الناس إلى قوله». التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ١٦٣/٢.

(٥) الموسوعة الفقهية ١٣٤/١٤ – ١٣٥.

المبيع إلى قبض الثمن[١]، وقد صنف الفقهاء كتبا في الوثائق بهذا المعنى منها: (كتاب الوثائق) لأبي عبد الله الباجي المتوفى سنة ٤٢٣هـ، وكتاب (معتمد الخلائق في علم الوثائق) للشيخ عبد الله بن أحمد العبري قاضي تبريز المتوفى سنة ٧٤٣هـ، وكتاب (المنهج الفائق والمنهل الواثق في أحكام الوثائق) للشيخ أحمد بن يحيى التلمساني المتوفى سنة ٧٧٦هـ[٢].

معنى الوثيقة في اصطلاح المؤرخين

الوثيقة عند المؤرخين: (كل ما دل على فعل الإنسان ونشاطه)[٣]، أو هي: (الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم) [٤]، وفي ضوء هذا التعريف يتضح أن الوثيقة عند المؤرخين معناها شديد الاتساع فهي كما يقول الدكتور/ عارف المخلافي: أكبر وعاء للفعل التاريخي للإنسان عبر العصور، فهي تشمل ما كان نقشا في حجر، أو كتابة في ورق، أو رسما على جدار، أو عمارة تدل على مهارة الإنسان وتقدمه الهندسي[٥]، لكن الوثيقة لها معنى أضيق عند المؤرخين ذكره الدكتور/ حسن عثمان في كتابه (منهج البحث التاريخي) فقال: «والوثائق في المعنى العام تدل على كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية دون أن ينحصر ذلك فيما دون منها على الورق، ولكنها في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه الباحثون في

(١) الموسوعة الفقهية ١٣٨/١٤.

(٢) كشف الظنون ١٧٣٢/٢، ١٨٨٢، إيضاح المكنون ٣٤٨/١، معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٩٢٤/٢، مصادر الفقه المالكي ص ١٤٤ – ١٤٦.

(٣) نقد التاريخ القديم ص ١١.

(٤) المدخل إلى الدراسات التاريخية المقدمة ص٥.

(٥) نقد التاريخ القديم ص ١١ – ١٣باختصار.

التاريخ هي الكتابات الرسمية – أو شبه الرسمية – مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية، والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم، أو المذكرات الشخصية أو اليوميات»(١).

وإنما سميت وثيقة لأنها توثق فعل الإنسان ونشاطه، فكأن كاتب الوثيقة يريد من قارئها أو المطلع عليها أن يثق بما كتب، وأنه كتب ذلك معتمدا على أصول يمكن الوثوق بها والرجوع إليها للتحقق من صحتها(٢).

ولم يستخدم المحدثون مصطلح (الوثيقة) أو (الوثائق) وإنما عبروا عنها بالأصول فالأصول عند المحدثين يسميها المؤرخون (الوثائق).

أهمية الوثائق في النقد التاريخي

عالم التاريخ يدرس الأحداث بعد وقوعها، وذلك من خلال ما تطوله يده من وثائق دونت في الفترة التي يريد دراستها، أو كتبها المؤرخون في فترة لاحقة، ولذا لا يمكن دراسة التاريخ بلا وثائق، فالوثائق هي المادة التي يعتمد عليها عالم التاريخ في نقده للتاريخ، وجمع الوثائق هي المرحلة التي تسبق مرحلة النقد، فإن لم توجد وثائق فما الذي سينقده عالم التاريخ؟!

«وكل عمل تاريخي يقتضي عملية سابقة ألا وهي جمع مواد المعرفة أي

(١) منهج البحث التاريخي ص ٣٠.

(٢) التاريخ والمؤرخون ص ٥٣ باختصار وتصرف.

الوثائق بالمعنى الواسع ... والتاريخ يصنع من وثائق .... وكل فكرة أو فعل لا يخلف أثرا مباشرا أو غير مباشر، أو طمست معالمه هو أمر ضاع على التاريخ كأن لم يكن البتة، وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسان مجهولا أبدا، إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ»[١].

بقي أن نشير هنا إلى أن تركيز المنهج الغربي على الوثائق المدونة اضطرهم إلى الفرض والتخمين لمعرفة أصولها ومصادرها القديمة في حين أن ذكر الأسانيد عند المحدثين قد يسر الكشف عن مصدر الخبر مع تدقيق المنهج الحديثي في التأكد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر مما يجعل نظرة المحدثين ونقدهم للوثائق أكثر عمقا ودقة من المؤرخين الغربيين[٢].

وجدير بالذكر أن المحدثين لا يعتدون بالوثائق التي لا أسانيد لها، فالكتب الحديثية كان المحدثون ولا يزالون يروونها بالأسانيد المتصلة إلى أصحابها، وكل كتاب أو صحيفة تنسب إلى شخص دون أن يكون لها إسناد إليه لا يعبأ بها المحدثون، وقد نقل الحافظ ابن حجر عن أحد الفضلاء الذين لقيهم قوله: «الأسانيد أنساب الكتب»[٣].

ولهذا ضعف المحدثون جملة من الرواة لأنهم حدثوا من كتب لم يتحملوها عن أصحابها، وليس لهم بها إسناد متصل، قال ابن حبان وهو يعدد أقسام

---

(١) المدخل إلى الدراسات التاريخية المقدمة ص (ب) ، ٥.

(٢) منهج النقد التاريخي الإسلامي والأوروبي ص ١٧٤ [نقلا عن منهج النقد عند المحدثين ص ٣٢].

(٣) فتح الباري ١/٥.

الضعفاء: «ومنهم من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح، فالكتب في نفسها صحيحة إلا أن سماعه من أولئك الشيوخ لم يكن، ولا سمع منهم ولا رآهم»[1].

فمع كون هذه الكتب صحيحة في نفسها لم يلتفت المحدثون إلى رواية هؤلاء الرواة لها، بل كانت روايتهم لهذه الكتب دون سماع لها من أصحابها، أو تلق مباشر عنهم سببا لتضعيف المحدثين لهم.

(١) كتاب المجروحين ١/٧٠.

الفصل الثاني

النقد التاريخي عند المحدثين وعنايتهم بفحص الوثائق

المبحث الأول: صور النقد التاريخي عند المحدثين

أبدعت قرائح المحدثين طرائق متنوعة لنقد المرويات، وقد حفزهم لذلك حرصهم الشديد على تنقية السنة المطهرة مما يمكن أن يلحق بها من كذب الرواة وأخطائهم، وسوف أشير هنا إلى أهم هذه الصور على سبيل الإجمال؛ لأن المقام لا يتسع لبسط القول فيها جميعا.

أولا: البحث عن عدالة الرواة وضبطهم

انتقلت الروايات قبل تدوينها في الكتب عن طريق الرواة، كما أن الكتب المدونة تنقل أيضا عن طريق الرواة، وقد اعتنى المحدثون عناية فائقة بأحوال الرواة الذين نقلوا هذه المرويات وصنفوا في ذلك كتبا حافلة، وميزوا في هذه المصنفات بين درجات الرواة وطبقاتهم فمنهم الإمام الناقد الذي يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ومنهم الثقة الذي يحتج بروايته، ومن الصدوق الذي تقبل روايته وإن كان دون الأول، ومنهم الضعيف الذي لا يحتج بروايته عند الانفراد وتقبل عند الاعتضاد، ومنهم المتروك الذي لا يلتفت إلى روايته[1].

وقد فطن المحدثون لهذا الأمر في وقت مبكر جدا فمن أقدم الكتب المصنفة في الرواة التي وصلت إلينا كتاب «الطبقات الكبرى» لأبي عبد الله محمد بن سعد المتوفى سنة (٢٣٠هـ)، وكتاب «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله

(١) الجرح والتعديل ١/ ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٢/٣٧ .

البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم المتوفى سنة (٣٢٧هـ).

ولم يكن نقد الرواة بالأمر الهين لدى المحدثين، أو قائما على التشهي أو المجاملة، بل بلغ أقصى درجات النزاهة والموضوعية حتى كان الناقد منهم يضعف من يستحق التضعيف حتى ولو كان أباه، سئل علي بن المديني عن أبيه، فقال: اسألوا غيري، فقال السائل: سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه وقال: «هذا هو الدين، أبي ضعيف»[١].

وهذا النموذج من صور النقد التاريخي الذي عرفه المسلمون في هذا الوقت المبكر لم يعرف لدى أمة من الأمم، فهو مما امتازت به الأمة الإسلامية، لذا قال المستشرق مرجليوث: «ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم»[٢]، وهذه شهادة غير مجروحة لأنها من غير مسلم، فهي خالية عن المجاملة، وربما لو صدرت عن مسلم لقيل: إنه يجامل تاريخه.

ثانيا: التحقق من سماع الرواة من بعضهم

لم يكتف المحدثون عند تفتيشهم عن صحة المرويات بعدالة الرواة وضبطهم، بل أضافوا إلى ذلك عناية فائقة بالتحقق من كون كل راو من سلسلة الإسناد قد أخذ العلم وتلقاه عمن فوقه، وقد حفلت كتب المحدثين المصنفة في السنن والمسانيد، والجرح والتعديل، والطبقات، وغيرها بأحكامهم النقدية على المرويات من جهة اتصال الإسناد وعدمه، وتعددت

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ١٥/٢.

(٢) مقدمة الشيخ المعلمي لكتاب الجرح والتعديل ص (ب).

المصطلحات النقدية الكاشفة عن وجود انقطاع في الإسناد كقولهم: (مرسل)[١]، (منقطع)[٢]، (معضل)[٣]، (معلق)[٤]، (ليس إسناده بمتصل) وغيرها.

وقد تعددت النصوص التي تؤكد على هذا الجانب النقدي لدى المحدثين من ذلك قول محمد بن يحيى الذهلي : «لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح» [٥]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: «لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة»[٦].

وقد بلغت دقة المحدثين في تتبع أحوال الرواة وسماعهم من بعض مبلغا عجيبا حيث رصدوا أحوالهم عند تحمل الحديث من شيوخهم، وضعفوا

---

(١) لهذا المصطلح عدة إطلاقات عند المحدثين، وقد ذكر بعضها الخطيب البغدادي بقوله: «هو ما انقطع إسناده ، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه ، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي □». الكفاية ص٢١.

(٢) قال الخطيب البغدادي: «المنقطع مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعين عن الصحابة». الكفاية ص٢١.

(٣) قال ابن الصلاح: «هو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا». معرفة أنواع علم الحديث ص ٥٩، وقيده الحافظ العراقي بأن يكون السقط في موضع وحد. التقييد والإيضاح ص ٨١.

(٤) عرفه ابن الصلاح بقوله : «الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر». معرفة أنواع علم الحديث ص ٢٤، ٦٩.

(٥) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٢٠.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧، وعلق على ذلك بقوله: وكذلك أقول أنا.

بعض الرواة لتساهلهم في سماع الأحاديث أو روايتها كأن ينام الراوي في مجلس التحديث، ونحو ذلك مما يدل على عدم عنايته بالسماع، قال ابن معين في قرة بن عبد الرحمن : «كان يتساهل في السماع، وفي الحديث وليس بكذاب»[١].

ومن دقيق نظرهم في هذا الباب معرفتهم للمدارس الحديثية وإحاطتهم بطرائق رواتها في التحمل والأداء، نقل ابن رجب عن الإسماعيلي أن المصريين يتسامحون في لفظة الإخبار بخلاف أهل العراق[٢]، وقال الحاكم النيسابوري: «والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا»[٣].

وهذا يدل على أن نقد المحدثين للأسانيد لم يكن نقدا سطحيا، بل نفذ إلى العمق، وكشف عن الدقيق من أخطاء الرواة وتصرفاتهم في الأسانيد.

ثالثا: الكشف عن محاولات الرواة تجميل الأسانيد بإخفاء عيوبها أو تزيينها بما ليس فيها

وهذا باب دقيق من النظر النقدي الذي اختص به المحدثون، وذلك أن بعض الرواة وإن لم يعرف بالكذب إلا أنه عرف بتقصد إيهام السامع ما هو بخلاف الحقيقة كأن يروى عمن سمع منه مالم يسمعه بصيغة لا تقتضي الاتصال كعن ونحوها ليوهم السامع أنه سمع منه، وهو ما يعرف بـ (تدليس الإسناد)، أو يسقط من الإسناد رجلا ضعيفا أو أصغر منه سنا، وهو ما يعرف بـ (تدليس التسوية) وهو يعد نوعا من أنواع تدليس الإسناد الأشد

(١) تهذيب التهذيب ٨/٣٧٤.

(٢) فتح الباري لابن رجب ٤/ ٣٩٨.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١١٥

ضررا، أو يسمى شيخه بما لم يشتهر به رغبة في التعمية على حاله ، وهو ما يعرف بـ (تدليس الشيوخ)، وغيرها من صنوف التدليس التي كشفها المحدثون وعرفوا أصحابها، وتفطنوا إلى ما في مروياتهم من صنوف التدليس مع كونهم ثقات(١)، قال شعبة بن الحجاج: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»(٢)، وقال أيضا: «كان همّي من الدنيا شفتي قتادة، فإذا قال: (سمعت) كتبت وإذا قال: (قال) تركت»(٣).

وأخطر أنواع التدليس ما يتعلق باتصال الإسناد، وقد اعتنى به المحدثون، فحصروا أسماء هؤلاء الرواة الذين يدلسون هذا النوع من التدليس، وقسموهم إلى طبقات، وحكموا على كل طبقة بما يليق بحالهم(٤)، فلله درهم، وعليه – سبحانه وتعالى – جزاؤهم.

رابعا: مقارنة المرويات لمعرفة الأخطاء الصادرة عن الثقات

أدرك المحدثون أن ثقة الرواة واتصال الإسناد غير كافيين للتأكد من صحة الخبر؛ وذلك لأن الثقة قد يهم، لأجل هذا اعتنى المحدثون بتتبع أخطاء الثقات، وهو ما يعرف بعلم (علل الحديث) الذي صنف فيه المحدثون مصنفات حافلة تعتبر من أعاجيب الزمان، وحسبنا أن نذكر منها

---

(١) لمعرفة التدليس وأنواعه ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٣٨، الكفاية للخطيب ص ٣٥٥، معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح ص ٧٣، التقييد والإيضاح للعراقي ص ٩٥، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٦١٤.

(٢) المدخل إلى علم السنن للبيهقي ٢٥٦/١.

(٣) مستخرج أبي عوانة ١٦٨/٤، ٢٦٢/١٧.

(٤) طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر ص ٢١.

هنا كتاب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) للإمام أبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) الذي طبع في خمسة عشر مجلدا، أملاه من حفظه[١].

وقد تقرر لدى المحدثين أن الوهم لا يسلم منه حتى الأئمة الحفاظ، قال ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم؟»[٢]، وقال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك» [٣]، وقال الإمام أحمد: «ومن يعرى من الخطإ والتصحيف» [٤]، وقال يحيى بن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما العجب ممن يحدث فيصيب» [٥]، وقال الإمام الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم» [٦]، وقال الإمام الذهبي: "ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلا» [٧].

وقد سلك المحدثون مسالك عدة في التوصل إلى أخطاء الرواة منها جمع طرق الحديث ومقارنتها، ومعرفة مراتب الثقات وتفاوتهم في الحفظ والإتقان،

(١) تاريخ بغداد ٣٧/١٢، سير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٦.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١٩١/١.
(٣) الكفاية ص ١٤٤.
(٤) تاريخ بغداد ١٤٥/١٤.
(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٣/٣.
(٦) علل الترمذي الصغير ملحق بآخر جامعه ٧٤٦/٥.
(٧) سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٦.

ومن يترجح على الآخر عند الخلاف قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"(١)، وقال ابن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"(٢).

وبهذه الدقة النقدية العجيبة استطاع المحدثون استخراج الكثير من أخطاء الرواة الثقات وغير الثقات في أنواع عديدة من الأحاديث الضعيفة عرفت في مصنفاتهم بأسماء مخصوصة مثل: (الشاذ)(٣)، (المصحف)(٤)، (المقلوب)(٥)، (المدرج)(١) وغيرها.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٩٥.

(٣) يطلق الشاذ في كلام المحدثين على عدة صور أشهرها صورتان: الأولى: تفرد الراوي بما لا يحتمل أن يتفرد به لكونه ليس من أهل الضبط التام، الثانية: مخالفته لمن هو أوثق منه كما أو كيفا.

قال ابن الصلاح: «الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف» معرفة أنواع علم الحديث ص ٧٩.

(٤) التصحيف: هو ما يحدث من الرواة من أخطاء في قراءة الأسانيد أو المتون ناتجة عن اشتباه الكلمات ببعضها في كتابتها أو نطقها. وإنما سمي تصحيفا لأنه ناتج غالبا عن أخذ العلم من الصحف قال حمزة الأصفهاني في كتابه التنبيه على حدوث التصحيف ص ٢٦ : «وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله فيما زعموا أن قومًا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عندها: (قد صحفوا فيه) أي رووه عن الصحف، ومصدره التصحيف ومفعوله مصحَّف».

(٥) قال الذهبي: «المقلوب: هو ما رواه الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه وينط من إسناد حديث إلى متن آخر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسم راو، مثل مرة بن كعب بـ ==

خامسا: عرض المرويات على الوقائع التاريخية لاستخراج الزيف منها

من الوسائل النقدية التي استعملها المحدثون لتمييز كذب الرواة من صدقهم، وخطئهم من صوابهم عرض مروياتهم على وقائع التاريخ الثابتة، ونماذج ذلك كثيرة منها ما أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه من طريق أبي نعيم لما ذكر المعلى بن عرفان، فقال: قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نعيم: «أتراه بعث بعد الموت؟»[٢]، هكذا استدل أبو نعيم على بطلان هذه الرواية بكون ابن مسعود مات قبل زمان وقعة صفين، فكيف يخرج عليهم فيها؟

وقال علي بن المديني: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، عن سهيل بن ذكوان قال: «لقيت عائشة [رضي الله عنها][٣] بواسط»[٤]، وعلق على هذا الحافظ ابن حجر بقوله: «وهكذا يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر»[٥].

ومن الأحاديث التي استدل النقاد على بطلانها بمحاكمتها إلى الوقائع التاريخية حديث يروى عن أنس بن مالك قال: أقبل رسول الله □ من غزوة

==

كعب بن مرة، وسعد بن سنان بـ سنان بن سعد». الموقظة ص ٦٠.

(١) عرفه الشيخ أحمد شاكر بقوله في الباعث الحثيث ٢٢٤/١: «ما كانت فيه زيادة ليست منه» وهو تعريف جامع لكل أنواع الإدراج التي ذكرها المحدثون.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٢٦.

(٣) زيادة مني ليست في المطبوع.

(٤) مسزان الاعتدال ٢٤٣/٢.

(٥) لسان الميزان ٢١٠/٤.

تبوك، فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي ﷺ ثم قال له: «ما هذا الذي أكنب[١] يديك؟» فقال: يا رسول الله أضرب بالمر[٢] والمسحاة[٣] فأنفقه على عيالي، قال: فقبل النبي ﷺ يده، فقال: «هذه يد لا تمسها النار أبدا»[٤].

قال عنه الخطيب البغدادي بعدما أخرجه: «هذا الحديث باطل؛ لأن سعد بن معاذ لم يكن حيا في وقت غزوة تبوك، وكان موته بعد غزوة بني قريظة من السهم الذي رمي به، ومحمد بن تميم الفريابي كذاب يضع الحديث»[٥].

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية ٢٠٢/٤ (كنب): «كنبت يداه: إذا ثخنت وغلظ جلدها وتعجر من معاناة الأشياء الشاقة».

(٢) جاء في تاج العروس ١٠٥/١٤ (مرر): «المر، بالفتح: الحبل ... وجمعه المرار، والمر: المسحاة أو مقبضها».

(٣) قال الرازي في مختار الصحاح ص ١٤٤ (سحا): «(المسحاة) كالمجرفة إلا أنها من حديد».

(٤) أخرجه السهمي في تاريخ جرجان ص ٢٦٣، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٥٤/٧ ، وأبو موسى الرعيني في الجامع لما في المصنفات الجوامع ٤٦٣/٢ من طريق محمد بن تميم الفريابي قال: حدثنا عبد الله بن عيسى الجرجاني، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن مسعر بن كدام، عن عون، عن الحسن، عن أنس به.

ومحمد بن تميم السعدي يضع الحديث كما قال ابن حبان في كتاب المجروحين ٣٢٤/٢، وقال الخطيب: كذاب يضع الحديث [تاريخ بغداد ٣٥٤/٧]، وشيخه عبد الله بن عيسى الجرجاني ترجمه السهمي في تاريخ جرجان ص ٢٦٣، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورد له هذا الحديث، ولم أجد له ذكرا إلا في هذا الحديث، والحديث موضوع كما قال ابن الجوزي، والخطيب البغدادي.

(٥) تاريخ بغداد ٣٥٤/٧.

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وما أجهل واضعه بالتاريخ، فإن سعد بن معاذ لم يكن حيا في غزاة تبوك، لأنه مات بعد غزاة بني قريظة من السهم الذي رمي به يوم الخندق، وكانت غزاة بني قريظة في سنة خمس من الهجرة، فأما غزاة تبوك فإنها كانت في سنة تسع، فلو كان عند الكذاب توفيق ما كذب»(١).

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ٢/٢٥١.

وقد ناقش الإمام السيوطي كلام الخطيب وابن الجوزي بقوله في اللآلئ المصنوعة ٢/١٢٠: «ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة أن سعد بن معاذ هذا صحابي آخر غير ذاك المشهور، وأن البغوي ذكره في الصحابة وقال: رأيته في كتاب محمد بن إسماعيل، وذكر أن هذا الإسناد واه، وأن له إسنادا آخر عن الحسن أخرجه أبو موسى المديني في الذيل لكنه مجهول، ولكون سعد بن معاذ هذا غير المشهور أوردهما الخطيب في كتاب المتفق والمفترق والله أعلم».

قلت: كلام الحافظ المشار إليه في الإصابة ٣/٧٢، ولم أجد لسعد بن معاذ ذكرا في النسخة المطبوعة من كتاب (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي ، إنما ذكر سعد بن عبادة [المتفق والمفترق ٢/١١٢١]، وهذا الجمع إنما يقبل إن صحت الأسانيد أما ما يروى من القصص المنكرة بالأسانيد التالفة فلا ينبغي الالتفات إليه، والإسناد المجهول الذي أشار إليه الحافظ أورده أبو موسى الرعيني في كتابه الجامع لما في المصنفات الجوامع ٢/٤٦٢ من طريق محمد بن حاتم بن عصمة الملائي، نا صالح بن محمد نا عبد الله بن عيسى الجرجاني عن عبد الله بن المبارك عن مسعر عن عون بن عبد الله عن الحسن عن أنس بن مالك قال: أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك فاستقبله سعد الأنصاري ... بنحوه.

هكذا سماه سعدا ولم يقل: (ابن معاذ) وهذا إسناد مسلسل بالمجاهيل لا تقوم بمثله حجة، محمد بن حاتم بن عصمة الملائي أورده ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٢/٢٤٤ وقال: «سمع بدمشق هشام بن عمار روى عنه أبو إسحاق إبراهيم البلخي المستملي»، لم يزد ==

وانتقده أيضا أبو موسى الرعيني من جهة أخرى فقال: «وأيضا فهذه الصفة التي وصف تدل على أنه فقير، والمحكَّم في قريظة من أغنياء الأنصار»[1].

ولا يظنن أحد أن نقد المحدثين للمتون ووصفها بالوضع إذا خالفت الواقع كان قاصرا على ما رواه الكذابون والمتروكون بل وصفوا بعض الأحاديث بالبطلان والنكارة رغم نظافة أسانيدها في الظاهر[2].

سادسا: التنبه لأهواء الرواة ومذاهبهم السياسية والعقدية

هذا نوع من أنواع النقد الداخلي الذي مارسه المحدثون في نقد المرويات، وهو التحفظ من روايات الراوي إذا كانت له ميول عقدية أو

==

على ذلك، وشيخه صالح بن محمد لم أجد له ترجمة.

وفوق هذا فهو راجع إلى الإسناد الأول، فكلاهما من طريق عبد الله بن عيسى الجرجاني وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث كما سبق.

كما أن نكارة الحديث ما زالت باقية حتى ولو لم يكن الصحابي هو سعد بن معاذ، فقد انتقد ابن الأثير في كتابه [أسد الغابة ١٨٦/٢] هذا المتن من جهة أخرى، وهي أن من تخلف عن رسول الله ﷺ من الأنصار وغيرهم معروفون، ليس فيهم سعد، وأن من يتخلف عن غزوة تبوك أولى باللوم والتثريب، فكيف يقبل النبي يده، أو يصافحه؟!.

(١) الجامع لما في المصنفات الجوامع ٥٠٥/٢.

(٢) ذكر الدكتور/ مسفر الدميني في كتابه (مقاييس نقد متون السنة) ص ٢٥٠ ، ٢٥١ جملة من الأحاديث التي ظاهر إسنادها الصحة ومع ذلك ضعفها المحدثون، وذكر الدكتور/ سلطان سند العكاية جملة من الأحاديث التي حاكمها المحدثون إلى الوقائع التاريخية في كتابه (نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية) من ص ٩٥ – ١٤١.

سياسية قد تحمله على التزيد في الأحاديث، أو التسامح في روايتها لأنها تؤيد مذهبه، ويعرف هؤلاء عند المحدثين بالمبتدعة أو أهل الأهواء، وهذا يعرف عند المؤرخين الغربيين بـ (النقد الباطني السلبي) كما سبق.

يقول ابن خلدون وهو يعدد أسباب تطرق الكذب إلى الأخبار: «إن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله»[1].

وقد تعامل المحدثون بإنصاف وحذر مع رواية هذا الضرب من الرواة، ومع كونهم قبلوا رواية المبتدعة إذا كانوا من أهل الصدق والضبط، إلا أن هذا لم يمنعهم من التحفظ من مروياتهم، وذلك إذا روى أحدهم ما يشتم منه تقوية بدعته «لأن إدراك الفرد يتأثر كثيرا بالعوامل الانفعالية والوجدانية والفكرية التي تؤثر على سلوكه»[2]، ولأجل هذا قد يتوقف المحدثون في بعض مرويات الثقات الذين تلبسوا ببدعة وإن لم يكونوا من الدعاة، من ذلك حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا: «يا علي، أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو

(١) مقدمة ابن خلدون ٣٧/١ .

(٢) نقله د/محمد مصطفى الأعظمي في كتابه (منهج النقد عند المحدثين) ص ٤١ عن د/ مالك البدري أستاذ علم النفس بجامعتي الخرطوم والرياض.

الله، والويل لمن أبغضك بعدي»[1].

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/١٢٧-١٢٨/٤٦٤٠)- واللفظ له- والطبراني في الأوسط (٥/٨٧/٤٧٥١)، وابن عدي في الكامل ١/٣١٧، ٦/٥٣٩، والخطيب في تاريخ بغداد ٤/٣٦١، والقطيعي في زياداته على فضائل الصحابة ٢/٦٤٢، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة والجماعة ٨/١٤٦١، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٢١٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/٢٩٢ من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري، قال : ثنا عبد الرزاق ، أنبأ معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : نظر النبي ﷺ إلي علي فقال : ... الحديث.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح، سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس فقربه وأدناه، ثم قال له : كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك ؟ فقال : اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلما ودعته قال لي : قد وجب علي حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث، لفظا فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه».

وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرا ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه، وابن الأزهر ثقة».

والقول ما قاله الذهبي فقد استنكر هذا الحديث جماعة من النقاد منهم يحيى بن معين كما سبق في كلام الحاكم.

استنكر المحدثون هذا الحديث، وحكموا عليه بالبطلان والوضع مع نظافة إسناده في الظاهر، قال ابن عدي: «عبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه لأنه شيعي»[١].

ولا يحسبن أحد أن هذا التحفظ كان في أحاديث الرواة الذين يخالفون النقاد في المذهب، لقد ضرب المحدثون أروع الأمثلة في الإنصاف والحياد العلمي حين حكموا على مرويات تؤيد مذهبهم بالبطلان، ومن أمثلة ذلك الأحاديث التي رواها المتعصبون للسنة في فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد عقد لذلك ابن الجوزي بابا في كتاب الموضوعات صدره بقوله: «قد تعصب قوم لا خلاق لهم يدعون التمسك بالسنة فوضعوا لأبي بكر فضائل، وفيهم من قصد معارضة الرافضة بما وضعت لعلي عليه السلام، وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيدان غنيان بالفضائل الصحيحة الصريحة عن استعارة وتخرص»[٢].

بل إننا نجد المحدثين يثنون على مرويات طائفة من أهل الأهواء وهم الخوارج، وذلك لما علم عنهم من تكفير مرتكب الكبائر ومنها الكذب، قال أبو داود السجستاني: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج»[٣]، وقد زعم أحد من كتب في التاريخ من المعاصرين أنه من القواعد المتفق عليها عبر القرون أنه لا رواية عن أهل البدع[٤]!! وهذا خطأ شنيع، ويكفي

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣١٨/١.
(٢) الموضوعات لابن الجوزي ٣٠٣/١.
(٣) سؤالات الآجري لأبي داود ١١٧/٢.
(٤) قاله عبد الله العروي في كتابه (مفهوم التاريخ) ص ٢١٢.

في إبطاله النظر في الصحيحين فقد أخرج الشيخان لعدد كبير من الرواة الذين وقعوا في البدعة[١].

وفي ذات الوقت يضعف المحدثون كثيرا من الرواة عرفوا بالزهد والورع واتباع السنة؛ لأنهم ليسوا من أهل الحفظ والضبط، سئل محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن علي بن غُراب ، فقال: كان صاحب حديث بصيرا به، قيل له: أليس هو ضعيف[٢]؟! قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد ألا يكون كذوبا للتشيع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح، يعني الموصلي[٣].

ونذكر هنا بإعجاب ما سطره يراع الإمام المحدث الناقد ابن حبان البستي في ترجمة أحمد بن محمد بن بشر بن فضالة حيث قال بعدما روى له جملة من الأحاديث: «وهذه الأحاديث التي ذكرناها أكثرها مقلوبة ومعمولة، مما عملت يداه، على أنه كان رحمه الله من أصلب أهل زمانه في السنة وأنصرهم لها، وأذبهم لحريمها، وأقمعهم لمن خالفها، وكان مع ذلك يضع الحديث ويقلبه، فلم يمنعنا ما علمنا من صلابته في السنة ونصرته لها أن نسكت عنه، إذ الدين لا يوجب إلا إظهار مثله فيمن وجد، ولو جئنا إلى

---

(١) المراد هنا البدعة الاعتقادية، وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف من النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة. نزهة النظر ص ١١٧.

(٢) علق عليه محقق الكتاب بقوله: (كذا)، وكأنه لم يظهر له وجه الصواب في كونه بالرفع، وهو صحيح على تقدير: (أليس الشأن هو ضعيف؟!) أو نحو ذلك، فيكون الخبر جملة (هو ضعيف).

(٣) الكفاية ص ١٣٠.

شيء [يكذب][1] فسترناه[2] عليه لصلابته في السنة، فإن ذلك ذريعة إلى أن يوثق مثله من أهل الرأي، والدين لا يوجب إلا قول الحق [فيمن يجب][3] سواء كان سنيا أو انتحل مذهبا غير السنة»[4].

ففي كلام ابن حبان شاهد على إنصاف المحدثين، والتزامهم الأمانة في النقد، وعدم محاباتهم لأحد في نقد المرويات، فمع كون هذا الراوي صلبا في السنة إلا أن ذلك لم يمنع ابن حبان من أن يبين كذبه وتمويهه صيانة لأمر الدين والشرع المطهر.

سابعا: فحص كتب الرواة للتأكد من سلامتها من التزوير، وصحة ما يدعونه من السماع

كان المحدثون يخرجون في طلب العلم في حداثة أسنانهم، يدورون على الشيوخ في البلدان يكتبون أحاديثهم، وبعد عشرات السنين يعودون إلى هذه الكتب للتحديث منها عندما يصيروا شيوخا، وهذا الكتاب يعرف عند المحدثين بـ (الأصل) ، وما نسخ عنه يعرف بـ (الفرع)، وكان المحدثون يثبتون حضور الطلاب عندهم في الكتاب المسموع على الشيخ وهو ما يعرف بطباق السماع[5].

وكان بعض الرواة يعتمد على كتابه عند التحديث، ولا يحدث من حفظه، وبعضهم يحدث من حفظه فكانت هذه الكتب هي الوثائق التي يرجع إليها المحدثون عند الاختلاف في لفظ الحديث، أو وجوده في كتاب الشيخ،

---

(١) في طبعة دار الوعي: (بكذب).

(٢) في المطبوع [فسرناه] وهو تصحيف.

(٣) كذا في المطبوع.

(٤)كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٠ – ١٧٨.

(٥) ذكر الدكتور/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر نماذج لذلك، وشروط كاتب الطباق عند المحدثين في كتابه (توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين) ص ٦٩ – ٧٥.

أو عند التشكك في دعوى السماع.

قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم»[(١)]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ذاكرني أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب، قلت: فهاته، قال: يا سلامة هاتِ الدرج[(٢)]، ففتش فلم يجد شيئا، فقال: من أين أُتيت يا أبا سعيد؟ قال: هذا ذوكرت به وأنت شاب، فعلق بقلبك فظننت أنك قد سمعته»[(٣)].

وهذه الكتب تتفاوت قيمتها بحسب قدمها، وكونها مقابلة، وخطوط العلماء التي عليها، وكونها بخط مؤلفها أو خط عالم شهير ونحو ذلك، وقد أولاها المحدثون عناية فائقة، ووضعوا لها ضوابط دقيقة عند التحمل والأداء، وكانت مادة مهمة استعملها النقاد في الحكم على عدالة الرواة وضبطهم، واتخذوا عدة تدابير للتأكد من سلامتها من الدس والتزوير، وهذا هو ما سأبسط القول فيه في المباحث التالية إن شاء الله تعالى.

---

(١) الجرح والتعديل ٢٧١/١، وغندر لقب محمد بن جعفر البصري، لقبه بذلك ابن جريج لأنه لما حدث بالبصرة صار غندر يشغب عليه، فقال له: «أنت غندر» ، وأهل الحجاز يقولون للمشغب: (غندر). نزهة الألباب في الألقاب ٥٨/٢.

(٢) بفتح الدال وسكون الراء، ويجوز فتحها: شيء يكتب فيه. مختار الصحاح ص ١٠٣ ، تاج العروس ٥٦٥/٥ (درج).

وجاء في تكملة المعاجم العربية ٣١٦/٤ : أنه ورق ملفوف على شكل القمع.

(٣) كتاب المجروحين ٥١/١.

وهذه القصة تدل على شدة تبصر المحدثين بأخطاء الرواة، بل ومعرفتهم سبب وقوعهم في هذه الأخطاء، فإن عبد الرحمن بن مهدي لم يكتف ببيان خطأ أبي عوانة، بل بين سبب وقوعه في هذا الخطأ، وهو أنه علق بقلب عند المذاكرة فظن أنه من حديثه.

المبحث الثاني: أهمية الوثائق في النقد الحديثي

اعتنى المحدثون بقياس ضبط الرواة، والضبط عندهم ضبطان: «(ضبط صدر) وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، و(ضبط كتاب) وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه» [(١)].

ويسمى المحدثون كتب الرواة التي فيها حديثهم بالأصول، فالأصول عند المحدثين تقابل الوثائق عند المؤرخين، وقد استخدم الدكتور/ أسد رستم أستاذ التاريخ هذا المصطلح الحديثي (الأصول) عند تعبيره عن الوثائق، قال في كتابه مصطلح التاريخ: «وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها، وذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفتها عقول السلف أو أيديهم»[(٢)].

وقد اعتنى المحدثون بالأصول – أو (الوثائق) كما يسميها المؤرخون – من جهات ثلاث:

الجهة الأولى: عند التحمل.

وذلك من حيث طريقة كتابة الأحاديث، ومقابلتها، وطريقة تخريج الساقط في الحواشي، وطريقة تصحيح ما يقع للناسخ من أخطاء أثناء الكتابة، وقد عقد الحافظ ابن الصلاح نوعا خاصا بذلك هو النوع الخامس والعشرين سماه

(١) نزهة النظر ص ٥٨ – ٥٩.

(٢) مصطلح التاريخ ص ١٤.

(كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده)[١] بين فيه الكثير من ذلك، ومن دقيق صنيع المحدثين المتعلق بهذا الصدد عنايتهم بمعارضة الكتاب بعد نسخة خشية أن يكون قد وقع فيه خطأ أو تصحيف أو سقط فيستدرك عند المعارضة[٢].

يقول القاضي عياض في بيان أهمية المعارضة: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك»[٣].

فهذا نموذج يدل على شدة عناية المحدثين بإعداد الأصول التي سيحتاج إليها المحدث حين الأداء، وضبطها بما يدفع الخطأ والتصحيف عنها قدر الطاقة.

الجهة الثانية: عند الأداء.

وذلك من حيث ثبوت السماع، ومتى يحق للرواي أن يروي من النسخة التي معه؟ وماذا يجب عليه إذا وجد في نسخته خلاف ما في حفظه؟ وهل يجوز له أن يروى بالمعنى؟ وماذا ينبغي له أن يفعل إن وجد في كتابه تصحيفا؟ وقد تناول الحافظ ابن الصلاح هذه المسائل وغيرها في النوع السادس والعشرين من كتابه، وهو النوع الذي سماه (صفة رواية الحديث وشرط أدائه

(١) معرفة أنواع علم الحديث (الشهير بمقدمة ابن الصلاح) من ص١٨١ إلى ص٢٠٨.
(٢) المرجع السابق ص ١٩٠ – ١٩٣.
(٣) الإلماع ص ١٥٨ – ١٥٩.

وما يتعلق بذلك) [1].

ومن دقيق صنيع المحدثين في هذا الصدد أنهم لم يجيزوا للراوي أن يروي من نسخة ليس فيها سماعة، وليست مقابلة بنسخة عليها سماعه حتى وإن كان قد سمع هذا الكتاب على الشيخ لاحتمال أن يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه، إلا أن يكون له إجازة عامة من الشيخ[2].

وقد صنف المحدثون قبل ابن الصلاح في هذه المسائل المتعلقة بهاتين الجهتين كتبا خاصة مثل كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) للإمام الحافظ أبي محمد الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، وكتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، وكتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغداري المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

وكتاب القاضي عياض قال عنه الدكتور/ أسد رستم – وقد سماه رسالة في مصطلح الحديث – : «هي من أنفس ما صنف في موضوعها، وقد سما بهذا القاضي عياض إلى أعلى درجات العلم والتدقيق في عصره، والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها ، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها ، فإن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان (تحري الرواية والمجيء باللفظ) يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في

(١) معرفة أنواع علم الحديث من ص ٢٠٨ إلى ص ٢٣٦.
(٢) المرجع السابق ص ٢١١.

أوربا وأميركا»[1].

وهذه شهادة صدرت من أستاذ غير مسلم متخصص في تدريس التاريخ، على دراية كافية بمناهج الغرب في دراسته ومدى ما توصلوا إليه، لذا فهي – بلا شك – تدل على تميز المحدثين وسبقهم في هذا المجال.

الجهة الثالثة: عند النقد.

وذلك بفحص كتب الرواة للتأكد من سلامتها من الدس والتزوير؛ لأن بعض الرواة ربما ادعى سماع ما لم يسمع، وربما زاد في كتبه ما ليس منها، وربما تساهل في صيانة كتابه فأدخل غيره فيه ما ليس منه، وإذا كانت الجهتان: (الأولى والثانية) ترجعان إلى تدقيق الراوي وعنايته بكتابه، فإن هذه الجهة الثالثة تختص بأئمة النقد من المحدثين الكبار، وهذه الطريقة يستخدمها المحدثون للحكم على الراوي من حيث الصدق والعدالة فيقبل حديثه أو يرد، وللحكم على كتابه من حيث كونه محفوظا من التحريف فيصلح لأن يؤدي منه أو لا.

وقد ضعفوا بعض الرواة؛ لأن كتابهم لم يسلم من الدس منهم سفيان بن وكيع بن الجراح كان له وراق يدخل في حديثه ما ليس منه وأشار عليه أبو حاتم الرازي أن يبعد وراقه وأن يحدث بما سمعه من أبيه فوعده بذلك ولم يف له[2]، وقال عنه ابن حبان: «كان شيخا فاضلا صدوقا إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه،

(١) مصطلح التاريخ ص ١٢ .

(٢) الجرح والتعديل ٤/٢٣١ – ٢٣٢.

وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك»[1].

ومن أمثلة قيام المحدثين بفحص كتب الرواة للتأكد من صحتها، وصحة سماعهم لها، وكشف ما يقع لهم من كذب أو وهم ما نقله ابن محرز عن ابن معين قال: «سمعت يحيى بن معين، وذكرت عنده نصر بن باب فقال : كذاب خبيث عدو لله ذهبت إليه أنا وابن الحجاج بن أرطاة فأخرج إلينا كتبا كان فيها (كتاب عوف)، فجعل يحدثنا، فطوى رأس الكتاب فاستربت به، فقلت: ناولنى الكتاب، وظننت أنه قد خنس عنا بعض الأحاديث، فأبى أن يعطينى، فوثبت عليه فأخذت الكتاب منه فنظرت فيه، وكان يحدث عن عوف فإذا أوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، حدثنى نوح بن أبى مريم أبو عصمة الخراسانى عن عوف) فطرحت الكتاب من يدى، وقمت وتركناه، فقلت له :كيف هذا؟! فقال: هاه، كتبتها عن أبى عصمة ثم سمعتها بعد، فقمنا وتركناه»[2]. هكذا استدل يحيى بن معين على كذب الرواي بالنظر في كتابه حيث حدث عمن لم يتحمل عنه وأسقط الواسطة التي بينهما، وهو نوح بن أبي مريم المشهور بوضع الأحاديث.

وليحي بن معين كلام آخر تظهر منه أهمية أصول الرواة في كشف كذبهم، والتفريق بين حال من أخطأ أو شبه له، وبين من تعمد الكذب،

---

(١) كتاب المجروحين ٤٥٦/١.

ولا يفوتني هنا أن أسجل أمانة المحدثين ونزاهة منهجهم النقدي حيث لم يجاملوا سفيان بن وكيع مع كونه ابن أحد كبار المحدثين وهو وكيع بن الجراح، جزاهم الله عن السنة وأهلها خير الجزاء.

(٢) تاريخ ابن معين [رواية ابن محرز] ٥٦/١.

أخرج الخطيب من طريق حسين بن حيان قال: قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها علي فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقا أبدا، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا، فقلت: ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتب عُتُق فهو صدوق، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس، ويرجع عنها، قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها؟، فقال: هو كذاب أبدا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا[1].

واشتراط ابن معين هنا أن يكون الكتاب عتيقا؛ لأن الراوي يمكن أن يكتب في كتب جديدة ما أراد من الأحاديث، والذي يدل على صدقه هو أن يكون الكتاب قديما قد كتبه أيام الطلب، وفي هذه القصة دليل على أن وجود الحديث في الكتاب العتيق لا يلزم منه أن يكون ثابتا عمن رواه عنه[2]؛ لأن الراوي عند كتابته الأحاديث في أصله العتيق أيام الطلب ليس معصوما من الخطأ، فإذا أخرج في أصله حديثا منكرا ليس يُروى عمن رواه عنه إلا من جهته، يكون ذلك راجعا إلى كونه وهم أو أخطأ، بخلاف ما إذا لم يخرج أصله العتيق وروى المناكير فهو كذاب كما قال ابن معين.

---

(١) الكفاية ص١١٨ – ١١٩.

(٢) أفاده الشيخ المعلمي في التنكيل ٤٨٢/١.

على أن وجود الأحاديث في الأصل العتيق لا يلزم منه دائما أن يكون الراوي مخطئا أو شبه له كما قال ابن معين، فقد تقوم القرائن الدالة على كون الرواي قد تعمد أن يدخل في هذه الأصول ما ليس من حديث شيخه في صباه عند كتابة هذا الأصل، وأنه افتراها وقت الطلب، فهو كذب قديم قدم الأصل، وقد فطن المحدثون لهذه الدقيقة، قال ابن حبان في ترجمة أحمد بن محمد بن الأزهر أبي العباس الأزهري: «يروي عن أهل العراق وخراسان، كان ممن يتعاطى حفظ الحديث، ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة، فأغرب علي فيها في أحاديث الثقات... فقلت: يا أبا العباس أحب أن تريني أصلك، فأخرج إلي كتابه بخط عتيق»، ثم ذكر ابن حبان ثلاثة أحاديث استنكرها في الكتاب وقال: «فكأنه كان يعملها في صباه»[1]. هكذا لم ينخدع ابن حبان بكون الكتاب عتيقا؛ وبان له أن هذا الرواي كان يفتري هذه الأحاديث أيام الطلب.

ومن دقيق نظر المحدثين في هذا الباب أنهم فرقوا بين نوعين من الكتب توجد لدى الرواة[2]، الأول: الكتب القديمة التي فيها ما سمعوه من شيوخهم، والتي سبق الحديث عنها، والثاني: الكتب التي صنفوها واستخرجوها من هذه الكتب العتيقة، فقد تكون كتب الراوي صحيحة سليمة من التزوير والخطأ، لكنه لما كبر وصنف وقعت له أخطاء في مصنفاته، من ذلك قول ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها

(١)كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٠ – ١٨١.

(٢) أفاده الدكتور/إبراهيم بن عبد الله اللاحم في كتابه (الجرح والتعديل) ص ٧٣.

اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخا فهو صحيح»[١].

ومن ذلك أيضا قول يعقوب بن سفيان في سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: «كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل»[٢]، ومعنى (يحول) ينقل الأحاديث من كتبه القديمة إلى كتب جديدة فيخطئ عند النقل ولا يتعمد ذلك، يقول الشيخ المعلمي: «وهذا الصنيع مظنة للغلط كأن يريد أن يكتب اسم الشيخ على حديث فيخطئ فيكتبه على حديث آخر، أو يرى السند متفقاً فيتوهم أن المتن متفق، وإنما هو متن آخر، وأشباه ذلك»[٣]، وقال عبد الله بن أحمد: «سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال: بقية أحب إلي، نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف أحاديث مضطربة»[٤].

ولا توجد كتب للمحدثين مصنفة في هذه الجهة – على وجه الخصوص – لكن كلامهم فيها منثور في كتب التراجم والعلل وغيرها من المصنفات الحديثية، وقد جمعت ما تيسر لي من كلامهم في هذا المجال لمعرفة وسائل الرواة في تزوير كتب الحديث، وأنواع التزوير التي مارسوها، والطرق التي سلكها المحدثون لكشف تزويرهم.

(١) تهذيب الكمال ٢٦٣/٧.

(٢) المعرفة والتاريخ ٤٠٦/٢.

(٣) التنكيل ٢٣٥/١ – ٢٣٦.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٥٣.

الفصل الثالث

أنواع التزوير التي مارسها الرواة وطرائق المحدثين في كشفها

المبحث الأول: أنواع التزوير التي كشفها المحدثون

من الأمثلة المشهورة قولهم: (لا يستقيم الظل والعود أعوج)، وقولهم : (ثبت العرش ثم انقش) لذا فإن «أول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها»[1]؛ وذلك لأنه لا يمكن الاعتماد على الأصل أو المصدر إذا كان مزيفا أو منتحلا، وبقدر ما فيه من التزييف أو الانتحال تذهب الثقة به كلا أو جزءا، وبناء عليه فإن كتب الرواة لا تصلح للاعتماد عليها في النقل والرواية إلا إذا تأكد الناقد من خلوها من الدس والتزوير، وهذه القضية أولاها المحدثون عناية فائقة، فتتبعوا كتب الرواة، وكشفوا ما فيها من تزييف، وقد تنوعت أساليب الرواة في تزوير الأصول ما بين تزوير كتاب كامل، وزيادة كلمة أو تغيير حرف في الكتاب، فدونك أنواع التزوير التي مارسها الرواة مما وقفت عليه في كتب الجرح والتعديل:

الأول: تزوير الكتب وادعاء كونها قديمة

وهذا النوع من أفحش أنواع التزوير حيث يقوم الراوي بعمل كتاب كامل أو اختلاق جزء حديثي فيه جملة من الأحاديث، ويدعي أنه سمعها قديما من أحد الشيوخ، وممن فعل ذلك من الرواة أحمد بن محمد بن بشر بن فضالة شيخ لابن حبان قال عنه بعدما روى له جملة من الأحاديث: «حدثنا أبو بشر بهذه الأحاديث من كتب له عملت أخيرا مصنفة إذا تأملها الإنسان

(١) منهج البحث التاريخي ص ٨٤.

توهم أنها عُتُق، فتأملت يوما من الأيام جزءا منها بالي الأطراف أصفر الجسم فمحوته بإصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها والخط خطه، كان ينسبها إلى جده»[١].

ومثله أيضا محمد بن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفي، قال ابن عدي في ترجمته: «مقيم بمصر كتبت عنه بها، حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخته قريبا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده إلى أن ينتهي إلى علي رضي الله عنه، والنبي صلى الله عليه وسلم، كتاب يخرجه إلينا بخط طري على كاغد جديد، فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها»[٢].

وكذا فعله حفص بن عمر بن ميمون البصري، قال عنه العقيلي بعدما أورد جملة من أحاديثه: «هذه كلها بواطيل، وحفص بن عمر هذا يحدث عن شعبة، ومسعر، ومالك بن مغول، والأئمة بالبواطيل، وأخبرت عن أبي أمية الطرسوسي قال: أنه كان يخرج إلينا من خفه رقاعا بخط طري فيملي علينا منها»[٣].

الثاني: قطع بعض أوراق الكتاب وإضافة أوراق أخرى إليه ليزيد فيها ما ليس منه

يلجأ بعض الرواة إلى قطع بعض أوراق الجزء الحديثي العتيق وإلحاق أوراق

(١)كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٧٨.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٥٦٥ – ٥٦٧.
(٣)كتاب الضعفاء الكبير ١/٢٧٥.

أخرى جديدة ليزيد فيها بعض الأحاديث أو ليثبت فيها لنفسه السماع، قال الخطيب في ترجمة الحسين بن أحمد بن محمد البزار المعروف بابن القادسي: «قال لي يحيى بن الحسين العلوي: أخرج إلي ابن القادسي أجزاء كثيرة عن ابن مالك – يعني: (أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي) – فلم أر في شيء منها له سماعا صحيحا إلا في جزء واحد، قال: وكانت أجزاء عُتُقا، وقد غير أول كل جزء منها وكتب بخط طري، وأثبت فيه سماعه»، وهذه حيلة مكشوفة لأجل هذا أبى هذا الراوي أن يظهر سماعه من ابن مالك لما طلب منه الخطيب ذلك، وقد نهاه أن يحدث، فذهب ليحدث في مسجد الرافضة ليرضيهم بأحاديث في الطعن على السلف!(١).

وممن فعل ذلك (واقد) ابن الحافظ أبي يعلى الخليلي، تكلم ابن طاهر المقدسي في سماعه لسنن ابن ماجة من القاسم بن أبي المنذر الخطيب، قال ابن طاهر: حضرت عنده أول يوم فرأيت الورقة الأولى من الجزء وقد قطعت، وكتب عليها بخط طري فلم نسمع منه الكتاب»(٢).

الثالث: الزيادة بخطه في الكتاب، وهو على أضرب:

أولها: الزيادة في الأسانيد

الأحاديث المسندة أو المنقطعة من الضعيف المردود عند جماهير المحدثين، وبهذه الطرق المنقطعة أو المرسلة يتعرف المحدثون على علل الأحاديث التي يسندها الضعفاء، وهي في الأصل مرسلة، أخرج الخطيب

(١) تاريخ بغداد ١٦/٨ – ١٧.

(٢) لسان الميزان ٣٧١/٨..

البغدادي من طريق الميموني قال: تعجب إلي أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع أقوى إسنادا أو أكثر، قلت: بينه لي كيف؟ قال: يكتب الإسناد متصلا وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى إسنادا منه وهو يرفعه ثم يسنده، وقد كتبه هو على أنه متصل، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ، معناه: لو كتب الإسنادين جميعا عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا، وقوة ذا[1].

وبعض الرواة لعلمه بإعراض المحدثين عن المراسيل يقوم بروايتها مسندة، وقد يكون المرسل معروفا مشهورا فيسنده ليرغب فيه المحدثون، ربما اكتفى الراوي بفعل ذلك عند الرواية مع بقاء أصله كما هو فيظهر عند النظر فيه، وبعضهم يزيد على ذلك فيغير ما في كتابه ظنا منه أن النقاد لن يفطنوا لذلك، وستنطلي عليهم حيلته.

وممن فعل ذلك من الرواة يعقوب بن حميد بن كاسب أبو يوسف المديني، روى العقيلي عن زكريا بن يحيى الحلواني قال: رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: «رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها ، وزاد فيها»[2].

ومن ذلك أيضا ما رواه الخطيب في ترجمة إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي من طريق ابن المنادي قال: «كتب الناس عنه، ثم كرهوه

---

(١) الكفاية ص٣٩٥.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٤٤٦.

لإلحاقات بين السطور في المراسيل ظاهرة الصنعة لطراوتها»[١].

ثانيها: إلحاق أحاديث بالكتاب

لا يحق للراوي أن يحدث إلا بما تلقاه عن مشايخه بطريقة من طرق التحمل المعروفة عندهم كالسماع والقراءة، كما أنه لا يجوز له أن ينسب حديثا إلى شيخ وقد سمعه من شيخ آخر، وكان بعض الرواة يزيد في كتابه ما لم يتحمل من شيوخه، ويعبر المحدثون عن ذلك بقولهم: (في كتابه لحق) أو (يلحق في كتابه) ونحو ذلك من العبارات، وممن قيل فيه ذلك محمد بن جابر اليمامي، قال عنه أحمد بن حنبل: «كان ربما ألحق في كتابه –أو يلحق في كتابه– يعني الحديث»[٢]، وقال مثله أبو حاتم الرازي[٣]، وقال عنه ابن حبان: «يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدث به» ثم روى من طريق إسحاق بن عيسى قال: «ذاكرت محمد بن جابر ذات يوم بحديث لشريك عن أبي إسحاق، فرأيته في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتابا طريا»[٤].

وممن عرف أيضا أنه يدخل في كتابه من الأحاديث ما ليس منه إبراهيم بن أحمد العجلي قال عنه أبو الحسن بن سفيان الحافظ : كتبنا عنه

---

(١) تاريخ بغداد ٣٧٩/٦، ولعل هذا إن صح عنه وقع لتغير حصل له في آخر حياته، أو كان ذلك بفعل غيره، فقد وثقه إبراهيم الحربي، والدارقطني، وعبد الله بن أحمد، وقال الذهبي: ثقة حجة. ميزان الاعتدال ١٩٠/١، لسان الميزان ٥٣/٢.

(٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية ابنه عبد الله] ٢/ ٣٧٠، ٦١/٣.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩.

(٤) كتاب المجروحين ٢٨٠/٢.

أجزاء كثيرة من حديث البغداديين من حديث أبي قلابة وغيره سماعا صحيحا، ثم إنه بعد ذلك وضع أحاديث بخط طري لا أصل لها»[١].

وقد يدخل الراوي أحاديث في كتاب غيره كأن يلحق في كتاب تلقاه عن أبيه أحاديث ليرويها عنه بعد ذلك، ومن هؤلاء الرواة محمد بن أيوب بن سويد الرملي قال عنه أبو زرعة: «أتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد»[٢].

وربما دس شخص آخر غير الراوي أحاديث في كتابه ليوقعه في رواية ذلك من حيث لا يشعر، وهذا وإن كان لا يؤدي إلى القدح في عدالة صاحب الكتاب إلا أنه يقدح في ضبطه لكتابه، وقد حدث هذا لقيس بن الربيع أبي محمد الكوفي قال أبو داود الطيالسي: «إنما أتي قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ أحاديث الناس، فيدخلها في فرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك»[٣]، وقال نحوه أحمد بن حنبل[٤].

---

(١) لسان الميزان ٢٣٢/١.

(٢)كتاب الضعفاء والمتروكين ٣٩٠/٢ – ٣٩١.

(٣) كتاب الضعفاء الصغير ص١١٥، التاريخ الأوسط ١٧٢/٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١٥٧/٧، وابنه هذا اسمه (محمد) له ترجمة في لسان الميزان ٤٥٦/٧..

ثالثها: إلحاق السماع بالكتاب

الكتب عند المحدثين شأنها شأن الأحاديث فكما أنه لا يجوز للراوي أن يحدث بأحاديث لم يتلقها عن شيخه، فكذلك لا يحق له أن يحدث بكتب لم يتلقها عن شيخه بإحدى طرق التحمل المعروفة عند المحدثين، وقد قام بعض الرواة ممن أحب أن تكون له رواية بإلحاق سماعه في كتاب لم يسمعه، وهذا النوع والذي بعده لم ينتشر إلا في الأزمنة المتأخرة بعد القرن الثالث حين انتشرت رواية الكتب واعتمد الناس فيها على إثبات السماع، ومن هؤلاء محمد بن الحسن بن عبد الله أبو عبد الله البزاز المقرئ، المعروف بابن الشمعي قال عنه الخطيب البغدادي: «كتب عنه بعض أصحابنا، وسمعته يثني عليه، ثم رأيت شيئا من كتبه وفيه سماعه ملحق بخط طري، وكان الكتاب قديما لغيره»(١).

وقد يكون من ألحق السماع شخصا آخر غير صاحب الكتاب كابنه مثلا، قال الخطيب في ترجمة علي بن أحمد بن محمد بن داود بن موسى بن بيان، أبي الحسن الرزاز: «حدثني بعض أصحابنا قال: دفع إلى علي بن أحمد الرزاز- بعد أن كف بصره- جزءا بخط أبيه فيه: (أمالي عن بعض الشيوخ)، وفي بعضها سماعه بخط أبيه العتيق، والباقي فيه تسميع له بخط طري، فقال: انظر سماعي العتيق هو ما قرئ علي، وما كان فيه تسميع بخط طري فاضرب عليه، فإني كان لي ابن يعبث بكتبي ويسمع لي فيما لم أسمعه»، ثم قال الخطيب: «وقد شاهدت أنا جزءا من أصول الرزاز بخط أبيه فيه أمالي عن ابن السماك، وفي بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم

(١) تاريخ بغداد ٢/٢١٦.

رأيته قد غير فيه بعد وقت وفيه إلحاق بخط جديد»[1].

وممن فعل ذلك أيضا محمد بن عبيد الله بن محمد بن إسحاق أبو الحسن المعروف بابن حبابة البزاز، قال الخطيب في ترجمته «نظرت في بعض أصول أبيه أبي القاسم بن حبابة فرأيته قد ألحق لنفسه فيها السماع منه بخط طري، ورأيت أيضا أصلا لأبيه عن أبي بكر بن أبي داود وعلى وجه الكتاب سماع لعبيد الله بن محمد بن حبابة، وقد ألحق ابنه بخط طري: (ولابنه محمد)» [2].

الرابع: حك الحبر القديم والكتابة مكانه بخط جديد

عمد بعض الرواة إلى ارتكاب طريقة أخرى في تزوير السماع بأن يزيل الحبر القديم ويكتب مكانه بحبر جديد، وممن فعل ذلك سعد بن عبد الكريم الواسطي قال عنه السمعاني: «رأيت أهل واسط يثنون عليه، غير أنه أخرج لي ورقة بخط جده أبي محمد الغَنْدَجَانى[3]: (أجزت لابن ابني سعد بن عبد الكريم جميع ما سمعته من شيوخى في جمادى الآخرة سنة سبع وستين) فرأيت في موضعين من هذه الإجازة كشطا وإصلاحا بخط طري، وكأنه

---

(١) تاريخ بغداد ٣٢٩/١١.

(٢) تاريخ بغداد ١٤٠/٣ ، وفي المطبوع: (ولأبيه محمد) والصواب ما أثبته لتستقيم العبارة ثم وجدته على الصواب في طبعة دار الغرب الإسلامي من تاريخ بغداد بتحقيق الدكتور/ بشار عواد ٥٨٦/٣.

(٣) بفتح الغين المعجمة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة والجيم، وفي آخرها النون – وضبطه ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢١٦/٤ بضم الغين– نسبة إلى (غَنْدَجَان) مدينة بالأهواز. الأنساب ٨٠/١٠، والأهواز إقليم في أقصى شمال الخليج العربي جنوب غرب إيران، فتحت سنة ١٥هـ. أطلس الحديث النبوي ص ٥٣.

كان: (لابني أبي سعد) فصيره: (ابن ابني)، الثاني: في قوله: (وستين) كان فيه: (وخمسين) فكشط الخاء»[١].

ومنهم أيضا محمد بن أحمد بن علي بن شكرويه قال ابن نقطة: «روى كتاب السنن يعني سنن أبي داود وخلط ما سمعه بما لم يسمعه وحك بعض السماع وكتب بخط جديد»[٢]، وقال ابن طاهر المقدسي: «لما كنا بأصبهان كان يُذكر أن السنن عند ابن شكرويه، فنظرت فإذا هو مضطرب، فسألت عن ذلك، فقيل: إنه كان له ابن عم، وكانا جميعا بالبصرة، وكان القاضي مشتغلا بالفقه، وإنما سمع اليسير من الهاشمي، وكان ابن عمه قد سمع الكتاب كله وتوفي قديما، فكشط القاضي اسم ابن عمه، وأثبت اسمه»[٣].

الخامس: محو السماعات القديمة

ومن الطرق التي سلكها بعض الرواة لستر كذبه في دعوى السماع أن يمحو السماعات القديمة المكتوبة على ظهر الكتاب ، قال ابن عدي في ترجمة محمد بن عبدة العباداني: «رأيت كتبه التي يحدث منها محكوكة الظهر، وادعى قوما لم يلحقهم، وحدث بأحاديث لم يحدث بتلك الأحاديث إلا الأجلاء الحفاظ المتقدمون من أصحاب الحديث»[٤].

ومع كون هذا الراوي لم يكتب شيئا – كما يبدو من ظاهر القصة – إلا أن حكه للسماع القديم يعد نوعا من الندليس، ومحاولة لإخفاء الحقيقة

---

(١) لسان الميزان ٣١/٤.

(٢) تكملة الإكمال ٣٠٩/٣، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ٥٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٨ – ٤٩٤، تاريخ الإسلام ٩٨/٣٣.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٦٥/٧.

حتى لا ينكشف أمره، لأنه كان يسرق حديث غيره ويحدث به كما أفاده كلام ابن عدي.

وممن كان يتعاطى فعل ذلك إسماعيل بن طاهر بن يوسف النسفي قال عنه جعفر بن محمد المستغفري: «كان يسرق كتب الناس ويقطع ظهور الأجزاء التي فيها السماع، ولم ينتفع بعلمه»[1].

(١) الأنساب للسمعاني ٣٨٣/٣.

المبحث الثاني: الطرق التي سلكها الرواة في إخفاء التزوير وطمس آثاره

كما تنوعت أساليب الرواة في تزوير الكتب والدس فيها تنوعت أيضا طرائقهم التي حاولوا بها إخفاء آثار التزوير حتى لا يفطن لها المحدثون، وقد يكون التزوير ظاهرا يعرفه كل من اطلع عليه، ممن كانت له أدنى خبرة، ومن ذلك ما رواه الخطيب في ترجمة إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي من طريق ابن المنادي قال: «كتب الناس عنه، ثم كرهوه لإلحاقات بين السطور في المراسيل ظاهرة الصنعة لطراوتها»[1]، وكما حكى ابن الأكفاني أنه رأى جزءا ملصقا من كتب إبراهيم بن شكر بن محمد العثماني، قال عنه: «والسماع عليه مزور بين التزوير»[2]، وربما كان المزور بارعا في تزويره يحاول أن يخفي آثار تزويره بحيل يظن أنها تخفي آثار جريمته، ولكن إذا كان عموم الرواة قد ينخدع بهذا التزوير فإن الأئمة النقاد كشفوا هذه الوسائل.

وفي بيان أهمية الفحص الدقيق لكتب الرواة قبل الأخذ منها والتحمل عنها، وبيان الفرق بين الجاهل بالصنعة الذي يمكن أن ينطلي عليه التزوير وبين غيره يقول الإمام الحاكم النيسابوري أحد محدثي القرن الرابع الهجري وهو يذكر ما يحتاج إليه طالب علم الحديث عند التحمل عن الشيوخ، ويحذره من الأخذ عن الشيوخ قبل فحص كتبهم: «.... ثم يتأمل أصوله – يعني الشيخ الذي يرغب في الأخذ عنه – أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في

---

(١) تاريخ بغداد ٣٧٩/٦.

(٢) ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٤٧.

عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعذور بجهله، فأما أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة، ففيه جرحهم وإسقاطهم إلى أن تظهر توبتهم على أن الجاهل بالصنعة لا يعذر؛ فإنه يلزمه السؤال عما لا يعرفه، وعلى ذلك كان السلف رضي الله عنهم أجمعين»[1].

هكذا لا يكتفي الإمام الحاكم بتحذير المحدث من الرواية عن رواة أصولهم أو سماعاتهم غير معتمدة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن الأخذ عن أمثال هؤلاء مما يجرح به الراوي وتسقط به عدالته، ويوجب على الجاهل بصناعة الحديث أن يسأل أهل العلم بها كما يسأل العامي الفقيه عن أمر دينه.

ودونك بعض الحيل التي سلكها بعض الرواة لطمس آثار التزوير، وكشفها المحدثون:

الأولى: تدخين الكتاب

وذلك بأن يعرض الراوي الكتاب بعد أن يفرغ منه للدخان مما يؤدي إلى اصفرار الأوراق حتى يظن من يراه أنه كتاب قديم وممن فعل ذلك من الرواة أحمد بن محمد بن بشر بن فضالة قال عنه ابن حبان بعدما روى له جملة من الأحاديث: «حدثنا أبو بشر بهذه الأحاديث من كتب له عملت أخيرا مصنفة إذا تأملها الإنسان توهم أنها عتق، فتأملت يوما من الأيام جزء

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٦.

منها بالي الأطراف أصفر الجسم فمحوته بإصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها والخط خطه، كان ينسبها إلى جده، وهذه الأحاديث التي ذكرناها أكثرها مقلوبة ومعمولة، مما عملت يداه»[١].

الثانية: طلاء الكتاب بالصفرة

وذلك بأن يطلي الكتاب بمادة صفراء اللون فتعطي للناظر انطباعا بكون الكتاب قديما، كما تؤدي الصفرة الموضوعة على الكتاب إلى التعتيم على أثر الكشط والإلحاق.

وممن فعل ذلك بقاء بن أبي شاكر قال عنه ابن نقطة: «كان كذابا دجالا زور نحو ألف طبقة ... وكشط اسم غيره في بعض هذه الطبقات والحق اسمه فيها، ووقعت إليه إجازة فيها جماعة فكشط اسم بعضهم وألحق اسمه فيها، وطلاها بصفرة وأعطاها لجماعة من ثقات أصحاب الحديث فنقلوها له لحسن ظنهم به وما توهموه بهذه المثابة، وكان يظهر الزهد»[٢].

الثالثة: خلط الكتاب بدهن أو تراب مما يغير لونه

وممن نسب إلى فعل ذلك أحمد بن محمد بن يوسف أبو عبد الله البزاز قال عنه البرقاني: «قيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عُتُق»[٣]، وفعله أيضا حمزة بن الحسين بن أحمد أبو طالب الدلال المعروف بابن الكوفي، قال الخطيب في ترجمته : حدثني محمد بن محمد

(١)كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٠ – ١٧٨.
(٢) تكملة الإكمال ١٩٤/٤.
(٣) تاريخ بغداد ٣٣٢/٥.

الحديثي قال: أخرج إلي حمزة ابن الكوفي جزءا عن أحمد بن عثمان بن الآدمي[1]، فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إلي جزءا غيره وجدت فيه سماعه ملحقا بين الأسطر، ثم نظرت فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الآدمي، قد كان التسميع بخط أبيه: (سمعت وابني فلان) – يعني أخا لحمزة– وقد شدد حمزة الياء من ابني، فصار يقرأ (وابنيّ)، وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه وأصلحه، وطرح على الجزء دهنا وترابا حتى اصفر ليظن أنه تسميع عتيق! قال: فرددت الجزء عليه وانصرفت»[2].

الرابعة: محاكاة خطوط الرواة

وذلك يكون لأحد أمرين :

الأول: الإدخال على الراوي بمحاكاة خطه ليظن أن الورقة المكتوبة بهذا الخط من حديثه كما حدث مع عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عنه ابن حبان: «إنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه

(١) أحمد بن عثمان بن يحيى بن عمرو بن بيان بن فروخ، أبو الحسين البزاز، سمع عباس بن محمد الدوري، وروى عنه أبو الحسين بن بشران، وثقه أبو بكر البرقاني والخطيب البغدادي، توفي سنة ٣٤٩هـ. تاريخ بغداد ٥٧/٥

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٨١ – ١٨٢.

وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره»[1].

الثاني: أن يقوم الراوي بمحاكاة خط عالم مشهور ليثبت لنفسه سماعا منه كما فعل منصور بن أبي الحسن بن إسماعيل بن المظفر، أبو الفضل المخزومي قال عنه ابن النجار: «حدث ببغداد، ثم سكن الموصل يحدث ويدرس. ثم انتقل إلى دمشق، فذكر لي رفيقنا عبد العزيز الشيباني أنه سمع منه، وادعى أنه سمع (صحيح مسلم) من الفراوي[2]، وكان معه خط مزور على خط الفراوي»[3].

الخامسة: تمرير التزوير على بعض المشاهير لينقلوه مع إخفاء الأصل

وهذه حيلة شديدة الدهاء حيث يقوم الراوي بعملية التزوير ثم يدفعه إلى بعض المشاهير من المحدثين لينقلوا ما زوره بخطوطهم دون أن يفطنوا لذلك، ثم يخفي الأصل الذي وقع فيه التزوير ويظهر الفرع المنقول عنه فيقبل عليه الرواة ثقة بخط المحدث المشهور ولا يفطنوا لكونه نقل من خط مزور.

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٥٣٤.

(٢) الشيخ الإمام الفقيه أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الفراوي اشتهر برواية صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، وهو إمام مفت، مناظر واعظ، حسن الأخلاق والمعاشرة، مكرم للغرباء، توفي سنة (٥٣٠هـ). سير أعلام النبلاء ١٩/٦١٥ – ٦١٩.

و (الفراوي) : اختلف في ضم فائها وفتحها، قال ابن نقطة: الفتح أكثر وأشهر. تبصير المنتبه ٣/١١٠٠.

(٣) تاريخ الإسلام ٤٢/ ٢٠٩.

وممن فعل ذلك بقاء بن أبي شاكر، وقد سبق قريبا كلام ابن نقطة فيه، وقال عنه ابن النجار أيضا : «كان سيئ الحال في صباه، تزهد وصحب الفقراء وانقطع، ونفق سوقه، وزاره الكبار، وأقبلت عليه الدنيا، وبنى رباطا، وكثر أتباعه. وقع بإجازات فيها قاضي المارَستان[1] وطبقته، فكشط فيها، وأثبت في الكشط اسمه، ورماها في زيت فاختفى الكشط، وبعث بها إلى ابن الجوزي وعبد الرزاق[2]، فنقلاها له ولم يفهما، ثم أخفى أصل ذلك، وأظهر النقل فسمع بها الطلبة اعتمادا عليهما، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء، بيعت كتبه فاشتريتها كلها، فلقد رأيت من تزويره ما لم يبلغه كذاب، فلا تحل الرواية عنه»[3].

فبقاء بن أبي شاكر هذا استطاع بشدة دهائه وحيلته أن يمرر التزوير على محدثين شهيرين هما: ابن الجوزي، وعبد الرزاق الجيلي، فوثقا به ونقلا سماعه المزورإلى كتبهم، ثم أخفى السماع المزور حتى لا يفطن له بعد حين، وصار الناس ينقلون ما كتبه ابن الجوزي والجيلي ثقة بهما، ولا يعلمون أنهما إنما نقلا من سماع مزور.

---

(١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد النصري مسند زمانه، روى الكثير، وشارك في الفضائل، وانتهى إليه علو الإسناد، وحدث وهو ابن عشرين سنة في حياة الخطيب، توفي سنة (٥٣٥هـ). سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠ – ٢٨.

و (المارستان) – بفتح الراء – دار المرضى، وهو معرب. مختار الصحاح ص ٢٩٣ (مرس).

(٢) الشيخ المحدث عبد الرزاق بن عبد القادر بن أبي صالح أبو بكر الجيلي، كان حافظا، متقنا، ثقة، حسن المعرفة، فقيها، ورعا، كثير العبادة، مات سنة (٦٠٣هـ). سير أعلام النبلاء ٤٢٦/٢١ ٤٢٨.

(٣) تاريخ الإسلام ٥٠/٤٣.

المبحث الثالث: الوسائل التي اتبعها المحدثون لكشف التزوير

الوسائل المستخدمة لكشف التزوير في الوثائق كثيرة جدا، وقد تطورت بشكل كبير في العصر الحاضر بعد تطور علم الكيمياء، ذكر الكثير منها د/ عابد سليمان المشوخي في كتابه: (التزوير والانتحال في المخطوطات العربية)[١]، لكنه لم يشر إلى شيء من جهود المحدثين في هذا المجال – رغم وفرة النصوص الدالة على ذلك – إلا في موضع واحد من كتابه[٢]، واعتمد على كتابات المعاصرين من العرب والعجم، ولم يعن برصد دور علماء المسلمين القدامى في التأصيل لهذا الجانب، وإنما جاءت نقولات متناثرة في ثنايا الكتاب عن بعض الأدباء والمؤرخين، لذا كان من الواجب علينا أن نسجل للمحدثين السبق العلمي في هذا المجال رغم أن الوسائل المتاحة في زمانهم كانت في غاية التواضع، لكنها كانت تتناسب مع طرق التزوير التي كانت متاحة في ذلك الوقت، وكانت كافية في كشف محاولات طمس أثاره، وهذه بعض الوسائل التي استخدمها المحدثون في كشف تزوير الرواة في الأصول:

أولا: فحص أوراق الكتاب

اعتنى المحدثون بفحص كتب الرواة لمعرفة كونها قديمة أو حديثة عملت من وقت قريب، وذلك بالنظر في لون الورق ومادته، فإن الورق يتأثر لونه وتذهب قوته بمرور الزمن، ومن أئمة المحدثين الذين استخدموا هذه

(١) التزوير والانتحال في المخطوطات العربية من ص٣٩ – ص٨٤.
(٢) التزوير والانتحال في المخطوطات العربية ص ٧٠.

الطريقة لكشف تزوير الرواة:

[١] الإمام ابن حبان

لأبي حاتم ابن حبان قصة مع أحد الرواة قام فيها بتفحص أوراق كتابه، وتعرف من خلال ذلك على كذبه، قال في ترجمة أحمد بن محمد بن بشر بن فضالة بعدما ذكر جملة من أحاديثه التي رواها عنه: «حدثنا أبو بشر بهذه الأحاديث من كتب له عملت أخيرا مصنفة إذا تأملها الإنسان توهم أنها عتق، فتأملت يوما من الأيام جزءا منها بالي الأطراف أصفر الجسم فمحوته بإصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها والخط خطه، كان ينسبها إلى جده، وهذه الأحاديث التي ذكرناها أكثرها مقلوبة ومعمولة، مما عملت يداه»[(١)].

فهذا نموذج لواحد من أئمة النقد الحديثي قام بفحص الكتاب الذي ادعى صاحبه قدمه، واستطاع أن يكشف كذبه، وأنه كتبه حديثا ودخنه حتى لا يفطن لذلك أحد، لكن ابن حبان – وهو الإمام الناقد – فطن لذلك، وعلم كونه مدخنا بأن اصفرار الأوراق كان من الخارج فقط، ولو كان الاصفرار بسبب مرور الزمن لتأثرت الورقة كلها من داخلها وخارجها.

[٢] الحافظ ابن عدي

ومن أئمة النقد الحديثي الذين استخدموا هذه الطريقة لكشف تزوير الرواة الحافظ ابن عدي قال في ترجمة محمد بن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفي: «مقيم بمصر كتبت عنه بها حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج

(١)كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٠ – ١٧٨.

لنا نسخته قريبا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده إلى أن ينتهي إلى علي والنبي كتاب يخرجه إلينا بخط طري على كاغد جديد، فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها»[1].

هكذا استطاع الحافظ ابن عدي أن يستدل على تزوير هذا الراوي بالنظر في الخط، والأوراق فلاحظ أن الورق جديد، وأن الخط ما زال طريا، ولو كان الكتاب قديما لظهر أثر مرور الزمن عليه.

ثانيا: فحص الحبر

كما يتأثر الورق بمرور الزمن يتأثر الحبر أيضا، وبتأمله يتكشف ما إذا كان الكتاب قديما أو جديدا، وبعض الرواة يكون له كتاب قديم لكنه يزيد فيه ما ليس منه، وهذه الزيادات قد تكون أحاديث يلحقها في كتابه، أو أسماء رواة يلحقها بالأسانيد لكي تبدو متصلة وهي في الأصل مرسلة أو منقطعة، أو سماعات يدعي أنها تحصلت له والواقع بخلاف ذلك، وقد فطن المحدثون لذلك، واستطاعوا تمييز ما في الأصل عما زاده الراوي عليه، وأسقطوا عدالة عدد من الرواة لكونهم يزيدون في أصولهم ما ليس منها، وذلك بفحص الحبر والتمييز بين الحبر القديم الذي كتب به الأصل، والجديد الذي كتب لاحقا، وممن استخدم هذه الطريقة من النقاد:

[١] الإمام أبو داود السجستاني

الإمام أبو داود السجستاني أحد النقاد الذين استخدموا هذه الطريقة

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٥٦٥ – ٥٦٧.

لكشف تزوير أحد الرواة في أصولهم، وهو يعقوب بن حميد بن كاسب أبو يوسف المديني، فقد روى العقيلي عن زكريا بن يحيى الحلواني قال: رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: «رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها ، وزاد فيها»(١).

فالإمام أبو داود لم يعبأ بحديث يعقوب بن حميد الذي تحمله عنه، واتخذ من الكتاب الذي فيه أحاديث يرويها عنه وقايات لحفظ كتبه، وذلك حين تكشف له أنه يغير في أصوله، فهو غير مؤتمن على الحديث، وقد عرف ذلك بالنظر في الحبر، فالحبر الذي كتب به الأصل قديم، والحبر الذي غُيِّر به الأصل وزيد فيه ما ليس منه جديد، ونلاحظ في هذه القصة أن الراوي حاول المماطلة في إظهار الأصل لعلمه أن تزويره في الكتاب سيكشف.

[٢] الحافظ ابن عدي

وممن استخدم هذه الطريقة من أئمة النقد الحديثي في كشف تزوير الرواة الحافظ ابن عدي وقد سبق نقل كلامه في محمد بن محمد بن الأشعث قريبا.

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٤٤٦.

ثالثا: فحص الخط

لكل كاتب خطه الذي وإن بدا مشابها لغيره من الخطوط – في بعض الأحيان – فإن أهل الخبرة يستطيعون التمييز بينها، وقد كان الخط ولا يزال إحدى الوسائل التي تستخدم في كشف التزوير، وهو إحدى الوسائل التي استخدمها المحدثون في نقد أصول الرواة، وكشف ما يقومون به من التزوير في أصولهم، وممن مارس هذا العمل النقدي من أئمة الحديث:

[١] الإمام أبو زرعة الرازي

حيث سئل عن حديث لمحمد بن أيوب بن سويد الرملي فقال: «أتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد. فقلت: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي، فقلت: هذه الزيادات خط من هو؟ قال: خطي، قلت فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي، قلت: لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها، قال أبو زرعة: فاصفار لونه وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس، فقلت: لا ضير، أنا أكتري فيجاء بها إلي، فأوجه إلى بيت المقدس، واكتب إلى من كتبك معه حتى يوجهها، فبقي ولم يكن له جواب، فقلت له: ويحك أما تتقي الله ما وجدت لأبيك ما تُنَفِّقُه[١] به سوى هذا، أبوك عند الناس مستور وتكذب عليه، أما تتقي الله! فلم أزل أكلمه

(١) في المطبوع (يتفقه به) وهو خطأ لا يظهر له معنى له هنا، والصواب ما أثبته، ومعنى (تنفقه) أي تجعل أمره ينفق ويروج عند الناس.

بكلام من نحو هذا، ولا يقدر لي على جواب»[١].

هكذا استطاع الإمام أبو زرعة الرازي كشف تزوير هذا الراوي بفحص الخط الذي كتب به الكتاب فوجد خطين مختلفين مما يدل على أن شخصا آخر قام بالإدخال في الكتاب، وقد حاول الراوي التملص من تهمة التزوير بحجج واهية لكنها لم تنطل على الإمام أبى زرعة الرازي رحمه الله تعالى.

[٢] الحافظ ابن النجار

قال ابن النجار في ترجمة محمد بن عبد الله بن جرير القرشي: «كتبت عنه، ولم يكن ثقة؛ وذلك لما رأيت بخطه لطبقات كثيرة ... وتشبهها بخط أبيه ... ويقول في آخرها: (وعبد الله بن محمد بن جرير، وهذا خطه) وهو خط محمد لا خط أبيه»[٢].

فهذا الراوي حاول أن يثبت سماع والده في طبقات السند عن طريق تقليد خط والده، لكن الحافظ ابن النجار فطن لذلك، وكشف تزوير بتمييز خطه عن خط والده.

رابعا: محاكمة ما في الوثيقة إلى التاريخ والواقع

من وسائل نقد الوثائق عند المحدثين عرض ما فيها من أحداث أو معلومات على وقائع التاريخ الثابتة، وكتب الحديث تشتمل على أحداث مؤرخة كالسماعات، وقد يغفل من يتعاطي تزوير الوثائق أثناء قيامه بالتزوير عن بعض الوقائع التاريخية مما يسمح للناقد بكشف تزويره حين يعرض ما في

(١)كتاب الضعفاء والمتروكين ٢/٣٩٠ – ٣٩١.

(٢) لسان الميزان ٧/٢٦٧.

الوثيقة على أحداث التاريخ الثابتة، وقد يكون في المزور غفلة شديدة تجعله أثناء تعاطيه لعملية التزوير يرتكب أمرا محالا مخالفا للواقع، وممن استخدم هذه الطريقة من المحدثين:

[١] الخطيب البغدادي

ذكر غير واحد من المؤرخين أن بعض اليهود في القرن الخامس الهجري أظهروا كتابا وادعوا أنه كتاب رسول الله □ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات بعض الصحابة، وأن خط علي بن أبي طالب فيه، فعرضه رئيس الرؤساء ابن المُسْلِمة[١] على أبي بكر الخطيب، فقال:هذا مزور، قيل: من أين لك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح، وخيبر كانت في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ وكان قد مات يوم بني قريظة بسهم أصابه في أكحله يوم الخندق قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه، ولم يجرهم على ما في الكتاب[٢].

---

(١) (ابن المسلمة) بضم الميم، وكسر اللام كما في –توضيح المشتبه ١٥٣/٨– لقب أبي القاسم علي بن الحسن بن أحمد بن محمد قال الخطيب في ترجمته تاريخ بغداد ٣٩٠/١١ – ٣٩١: كتبت عنه وكان ثقة، وكان أحد الشهود المعدلين، ثم استكتبه الخليفة القائم بأمر الله واستوزره، وكان قد اجتمع فيه من الآلات ما لم يجتمع في أحد قبله مع سداد مذهب، وحسن اعتقاد، ووفور عقل، وأصالة رأي، قتل في يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة خمسين وأربعمائة.

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٢٩/١٦، مرآة الزمان ٢٤٠/١٩، الوافي بالوفيات ١٢٨/٧، وقد جاء فيها: أن سعد بن معاذ مات يوم الخندق، والصواب أنه مات يوم بني قريظة متأثرا بجرحه الذي جرحه يوم الخندق، وجاءت القصة على الصواب في تاريخ الإسلام ١٠١/٣١، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٨، المستفاد من تاريخ بغداد [ملحق ==

هكذا انتقد الخطيب البغدادي هذا الكتاب المزور من جهة الشهادة المثبتة فيه وذلك بأمرين:

الأول: أن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان □، وإنما أسلم معاوية □ عام الفتح وذلك بعد غزوة خيبر.

الثاني: أن فيه شهادة سعد بن معاذ □، وقد مات قبل ذلك يوم بني قريظة.

وقد انتقده شيخ الإسلام ابن تيمية من ثمانية أوجه أخرى تضاف لما ذكره الخطيب البغدادي، فقد حكى تلميذه ابن القيم أن هذا الكتاب أحضر بين يديه وحوله اليهود يزفونه ويجلونه وقد غشي بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: «هذا كذب من عدة أوجه»، وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار(١)، وقد صنف الحافظ ابن كثير في إبطاله كتابا مفردا(٢).

[٢] الحافظ ابن عساكر

قال الحافظ ابن عساكر في ترجمة أحمد بن مقاتل أبو العباس السوسي: «دفع إلي جزءا من أجزاء أبيه قد سمع عليه، وفيه سماع جماعة منهم ولد ولده نصر بن أحمد بن مقاتل، فكشط (ولد) وجعل (ابن أحمد وأحمد) وكتب بعد أحمد: (ابنا مقاتل) فصار ولده نصر وأحمد ابنا مقاتل، فجعل ابنه أخاه وقدمه عليه لجهله بما يحل بالتزوير، وقلة علمه بما يحيل المواد نعوذ بالله

==

بتاريخ بغداد] ٤٢/٢١، طبقات الشافعية ٣٥/٤.

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص١٠٢ – ١٠٥.

(٢) البداية والنهاية ٣٥٥/٦.

من الخذلان»[١].

هكذا استدل الحافظ ابن عساكر على قيام هذا الراوي بالتزوير بكون محاولة التزوير التي قام بها أدت إلى أمر محال وهو أن يكون ابنه أخا له، وذلك لضعف خبرة هذا الراوي وقلة فطنته، هذا بالإضافة إلى ما ظهر للحافظ ابن عساكر من أثر الكشط والتعديل.

[٣] الحافظ ابن النجار

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن النجار في ترجمة الفضل بن سهل الواعظ أن ابنه عبد القاهر سمع لنفسه مع أبيه وسمع لجماعة منهم: الفقيه نصر المقدسي[٢] وذكر تاريخا، قد مات قبله الفقيه نصر بمدة[٣].

هكذا استدل الحافظ ابن النجار على فساد هذا السماع بكونه ذكر فيه سماع شخص قد مات قبل كتابة هذا السماع مما يدل على أنه مختلق مصنوع.

---

(١) تاريخ دمشق ٦/٢١.

(٢) الفقيه الشافعي أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر النابلسي المقدسي، روى عنه الخطيب البغدادي، وقال عنه الحافظ ابن عساكر: كان الفقيه أبو الفتح رحمة الله عليه على طريقة واحدة في الزهد والتنزه عن الدنيا، والجري على منهاج السلف من التقشف، وتجنب السلاطين، ورفض الطمع والاجتزاء باليسير، توفي سنة ٤٩٠هـ. تاريخ دمشق ٦٢/١٥

(٣) التاريخ المجدد لمدينة السلام [ملحق بتاريخ بغداد] ٢٠/ ١٦١.

الخاتمة

تشتمل على أهم ما تضمنه البحث من نتائج وأفكار

(١) حاز المحدثون قصب السبق في مجال (النقد التاريخي)، وسبقوا الغربيين فيه بعدة قرون باعتراف كبار المتخصصين في التاريخ من المعاصرين.

(٢) جهود المحدثين في (النقد التاريخي) إحدى أهم صور العطاء الحضاري الذي قدمه المسلمون للبشرية.

(٣) أبدعت قرائح المحدثين طرائق متنوعة لنقد المرويات، وقد حفزهم لذلك حرصهم الشديد على تنقية السنة المطهرة مما يمكن أن يلحق بها من كذب الرواة وأخطائهم.

(٤) أفاد المؤرخون المسلمون – كابن خلدون – من جهود المحدثين في النقد التاريخي، واستخدموه في دراسة التاريخ قبل المؤرخين الغربيين.

(٥) من صور النقد التاريخي التي اعتنى بها المحدثون (نقد الأصول) أو (نقد الوثائق) والوثائق التي اعتنى المحدثون بنقدها هي كتب الرواة.

(٦) عرف المحدثون ما يسميه المؤرخون المعاصرون (النقد الخارجي) و(النقد الداخلي) بنوعيه: (الإيجابي والسلبي)، وطبقوه في نقدهم للمرويات، ولكتب الرواة.

(٧) اعتنى المحدثون بالوثائق عند التحمل، وعند الأداء، وكانت

مادة مهمة للحكم على الرواة، ووضعوا ضوابط صارمة لتمييز صحيح الكتب من منحولها، وكشف ما فيها من الدس والتزوير.

(٨) تنوعت أساليب الرواة في تزوير الأصول، والدس فيها ما بين تزوير كتاب كامل، وزيادة كلمة أو تغيير حرف في الكتاب، وقد فطن المحدثون إلى ذلك كله، ونبهوا على تلاعب الرواة في أصولهم أو أصول غيرهم.

(٩) سلك الرواة في إخفاء التزوير مسالك عدة، منها: تدخين الكتب، وخلط الكتاب بما يغير لونه كالصفرة أو الدهن أو التراب، ومحاكاة خطوط العلماء، وتمرير التزوير على بعض المشاهير ليغتر به الرواة.

(١٠) استخدم المحدثون عدة وسائل لكشف تزوير الرواة منها: فحص الأوراق، وفحص الحبر ، وفحص الخط، ومحاكمة ما تضمنه الكتاب إلى التاريخ والواقع.

فهرس المراجع والمصادر

(١) أبجديات البحث في العلوم الشرعية : د/ فريد الأنصاري ، منشورات الفرقان – المغرب ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري= ابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد عبدالوهاب فايد ، دار الفكر – بيروت، مصورة عن طبعة دار الشعب.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(٤) أصول النقد ونشر الكتب: محاضرات ألقاها المستشرق الألماني (برجستراسر)، أعدها للنشر د/ محمد حمدي البكري، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية (١٩٩٥م).

(٥) أطلس الحديث النبوي: د/ شوقي أبو خليل، دار الفكر – سوريا، الطبعة الرابعة (١٤٢٦هـ).

(٦) الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م)

(٧) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة : صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ) [ملحق بكتاب (علم التاريخ عند المسلمين)].

(٨) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق : السيد أحمد صقر، در التراث، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ).

(٩) الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، تحقيق : العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، وآخرين ، دائرة المعارف العثمانية– الهند، تصوير مكتبة ابن

تيمية.

(١٠) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : لإسماعيل باشا بن محمد بن أمين البغدادي ، تصوير دار الفكر – بيروت (١٤٠٢هـ).

(١١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد محمد شاكر ، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(١٢) البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي= ابن كثير. تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ).

(١٣) تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، وزارة الإرشاد – الكويت من سنة (١٣٨٥هـ) إلى (١٤٢٢هـ).

(١٤) تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. [١] تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) [٢] د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(١٥) التاريخ : يحيى بن معين (رواية الدوري). تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف. جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة- مكة المكرمة. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ).

(١٦) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : الحافظ محمد بن

أحمد ابن عثمان الذهبي ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري. دار الكتاب العربي–بير وت. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ– وما بعدها).

(١٧) التاريخ الأوسط [مطبوع باسم التاريخ الصغير]: محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة– بيروت. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

(١٨) التاريخ الكبير [السفر الثالث]: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

(١٩) التاريخ المجدد لمدينة السلام: محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار، ملحق بتاريخ بغداد.

(٢٠) تاريخ جرجان : حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني ، تحقيق د/محمد عبد المعيد خان ، عالم الكتب – بيروت (١٤٠١هـ).

(٢١) تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي= ابن عساكر تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ).

(٢٢) التاريخ في الإسلام: د/ أحمد خليل الشال، مجلة الوعي الإسلامي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ).

(٢٣) التاريخ والمؤرخون: د/ حسين مؤنس، دار الرشاد، الطبعة الثانية (١٤٢١هـ),

(٢٤) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: الحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي. تصوير المكتبة العلمية- بيروت.

(٢٥) التزوير والانتحال في المخطوطات العربية: د/ عابد سليمان المشوخي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(٢٦) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: أبو بكر محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي= ابن نقطة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٢٧) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح : أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين= زين الدين العراقي ، حققه: عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر – بيروت (١٤٠١هـ).

(٢٨) تكملة الإكمال: أبو بكر محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي= ابن نقطة، تحقيق: الدكتور عبدالقيوم عبد رب النبي. جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٢٩) تكملة المعاجم العربية: رينهارت دوزي، ترجمة: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة – العراق، الطبعة الأولى من سنة (١٩٧٩م) إلى (٢٠٠٠م).

(٣٠) تلخيص المستدرك: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (بحاشية المستدرك).

(٣١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : عبد الرحمن بن

يحيى المعلمي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، دار المعارف الرياض ، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).

(٣٢) تهذيب التهذيب: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية – الهند، الطبعة الأولى (١٣٢٦هـ).

(٣٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي: تحقيق: د/بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة– بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ– ١٤١٣ هـ).

(٣٤) توثيق نصوص السنة وضبطها عند المحدثين: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية – مكة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

(٣٥) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم : ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله الدمشقي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة – بيروت (١٩٩٣م).

(٣٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. [١] تحقيق: د/محمود الطحان. مكتبة المعارف– الرياض. الطبعة الأولي (١٤٠٣هـ)، [٢] تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤١٦هـ)، [٣] تحقيق الشيخ/ أحمد بن أبي العينين، دار اللؤلؤة، الطبعة الثانية، (١٤٤٢هـ).

(٣٧) الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام: أبو موسى عيسى بن سليمان الرعيني،

تحقيق: مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

(٣٨) الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن ادريس(ابن أبي حاتم). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار احياء التراث العربي- بيروت. الطبعة الأولي (١٣٧١هـ).

(٣٩) الجرح والتعديل: د/ إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

(٤٠) ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله، أبو محمد (ابن الأكفاني)، تحقيق: د/ عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

(٤١) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق د/ عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الاستقامة – السعودية ، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٤٢) سير أعلام النبلاء: الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وغيرهما. مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٢ هـ- ١٤٠٥ هـ) .

(٤٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبراني اللالكائي ، تحقيق: د/ أحمد سعد حمدان. دار طيبة- الرياض. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

(٤٤) شرف أصحاب الحديث : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، تحقيق : عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) .

(٤٥) الشماريخ في علم التاريخ: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب.

(٤٦) صحيح مسلم : الإمام مسلم بن الحجاج ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة الحلبي، تصوير دار إحياء التراث – بيروت (١٣٧٤هـ).

(٤٧) الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسي العقيلي ، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولي (١٤٠٤هـ).

(٤٨) طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي ، تحقيق د/ محمود الطناحي ، دار هجر ، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).

(٤٩) طبقات المدلسين : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد بن علي الأزهري ، دار البيان العربي ، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).

(٥٠) العلل الصغير : أبو عيسي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي، [ملحق بآخر سننه] تحقيق: أحمد محمد شاكر, ومحمد فؤاد عبد الباقي, وإبراهيم عطوة عوض. مطبعة الحلبي، تصوير دار الحديث .

(٥١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية : أبو الفرج عبد الرحمن بن

علي (ابن الجوزي) ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار العلوم الإسلامية – باكستان، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ).

(٥٢) العلل ومعرفة الرجال [رواية عبد الله]: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس. المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

(٥٣) علم التاريخ عند المسلمين: فرانز روزنثال، ترجمة : صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

(٥٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للحافظ ابن رجب ، تحقيق : محمد بن عوض المنقوش وآخرين ، دار الحرمين – القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(٥٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى ، تصوير دار المعرفة – بيروت (١٣٧٩هـ).

(٥٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي. تصوير مكتبة السنة، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

(٥٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي.

(٥٨) فضائل الصحابة: أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد بن عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

(٥٩) الكامل في ضعفاء الرجال: أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلى معوض. دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).

(٦٠) كتاب الضعفاء الصغير: محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: أحمد بن أبي العينين ، مكتبة ابن عباس ، الطبعة الأولي(١٤٢٦هـ).

(٦١) كتاب الضعفاء والمتروكين: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي [ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي, وجهوده في السنة النبوية]، تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. دار الوفاء– المنصورة, مكتبة ابن القيم – المدينة المنورة. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ).

(٦٢) كتاب المجروحين من المحدثين : أبو حاتم محمد بن حبان التيمي البستي ، [١] تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، دار الصميعي ، الطبعة الأولى، (١٤٢٠ هـ) [٢] تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي – حلب (١٣٩٦هـ).

(٦٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة ، تصوير دار الفكر– بيروت (١٤٠٢هـ).

(٦٤) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية – الهند، تصوير دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٩هـ).

(٦٥) اللآلئ المصنوعة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق : صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى

(١٤١٧هـ).

(٦٦) لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري. دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ).

(٦٧) لسان الميزان: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات – حلب، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٦٨) المتفق والمفترق : أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق : محمد صادق الحامدي ، دار القادري – دمشق ، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

(٦٩) المتنبي: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة (١٤٠٧هـ).

(٧٠) محاضرات في تحقيق النصوص: مجموعة من الأساتذة، تحرير: د/ محمود مصري، مركز البحوث الإسلامية – استانبول (١٤٣٧هـ).

(٧١) مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة بيروت – لبنان (١٤١٥هـ).

(٧٢) المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي: الحافظ محمد بن أحمد عثمان الذهبي، ملحق بتاريخ بغداد.

(٧٣) المدخل إلى الدراسات التاريخية: شارل لانجلوا، شارل سينوبوس، ترجمة: د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، الطبعة الرابعة (١٩٨١م).

(٧٤) المدخل إلى علم السنن: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار المنهاج – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٣٧هـ).

(٧٥) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: شمس الدين أبو المظفر المعروف بسبط ابن الجوزي، دار الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٣٤هـ).

(٧٦) المراسيل : عبد الرحمن بن محمد الرازي = ابن أبي حاتم ، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ).

(٧٧) المستخلص في النقد التاريخي: د/ عارف أحمد المخلافي، دار النشر للجامعات – صنعاء الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ).

(٧٨) المستدرك على الصحيحين: أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، [وبهامشه تلخيص الذهبي] طبعة الهند، تصوير دار المعرفة – بيروت.

(٧٩) المستفاد من تاريخ بغداد: أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسيني المعروف بابن الدمياطي، ملحق بتاريخ بغداد.

(٨٠) المسلمون وكتابة التاريخ: د/ عبد العليم عبد الرحمن خضر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٤١٥هـ).

(٨١) مصادر الفقه المالكي: بشير ضيف الجزائري، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ).

(٨٢) المصباح المنير : أحمد بن علي الفيومي ، بعناية محمود خاطر بك ، المطبعة الأميرية (١٣٣٥هـ).

(٨٣) مصطلح التاريخ: د/ أسد رستم، المكتبة العصرية – بيروت الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

(٨٤) المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني،

تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

(٨٥) معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر- بيروت، الطبعة الثانية – (١٩٩٥م).

(٨٦) معجم المطبوعات العربية والمعربة : يوسف إليان سركيس ، مكتبة الثقافة العربية (١٣٤٦هـ).

(٨٧) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ).

(٨٨) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين [رواية أبي العباس بن محرز] ، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٨٩) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشافعي المعروف بابن الصلاح، تحقيق: د/ نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، (١٤٠٦هـ).

(٩٠) معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: السيد معظم حسين. المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة. الطبعة الثانية (١٣٩٧ هـ).

(٩١) المعرفة والتاريخ: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: د/ أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار- المدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

(٩٢) مفهوم التاريخ: عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي – الدر البيضاء، الطبعة الرابعة، (٢٠٠٥م).

(٩٣) مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر – بيروت ، (١٣٩٩هـ).

(٩٤) مقاييس نقد متون السنة: د/ مسفر غرم الله الدميني، طبعة المؤلف الأولى، (١٤٠٤هـ).

(٩٥) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، [١] تحقيق: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، تحقيق:د/ علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر ، الطبعة السابعة (٢٠١٤م).

(٩٦) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي= ابن قيم الجوزية. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية– حلب. الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ).

(٩٧) مناهج البحث العلمي: د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، الطبعة الثالثة، (١٩٧٧م).

(٩٨) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د/ علي سامي النشار، ار النهضة العربية – بيروت (١٤٠٤هـ).

(٩٩) مناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين: د/ أيمن فؤاد سيد، بحث منشور بمجلة (حوليات إسلامية) يصدرها المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، العدد (٣٢) سنة (١٩٩٨م).

(١٠٠) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ).

(١٠١) منهج البحث التاريخي: د/ حسن عثمان، دار المعارف، الطبعة

الثامنة (١٩٦٤م).

(١٠٢) منهج النقد عند المحدثين – نشأته وتاريخه: د/محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر – السعودية ، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ) .

(١٠٣) منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي: د/ أكرم ضياء العمري، دار اشبيليا – الرياض، (١٤١٧هـ).

(١٠٤) المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية: د/ عبد الرحمن بن نويفع السلمي، مركز نماء – الرياض، (١٤٣٥هـ).

(١٠٥) الموسوعة الفقهية: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف بالكويت، من سنة (١٤٠٤هـ) إلى سنة (١٤٢٧هـ).

(١٠٦) الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي= ابن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ).

(١٠٧) الموقظة : الحافظ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار السلام الطبعة الخامسة (١٤٢١هـ) .

(١٠٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال : الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة– بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ).

(١٠٩) نزهة الألباب في الألقاب : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري ، مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

(١١٠) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الرابعة (١٤١٧).

(١١١) نقد التاريخ القديم: د/ عارف أحمد المخلافي، دار النشر للجامعات – صنعاء الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ).

(١١٢) النقد التاريخي (مجموعة بحوث أجنبية) ترجمها وقدم لها: د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، الطبعة الرابعة (١٩٨١م).

(١١٣) نقد الحديث بالعرض على الوقائع التاريخية: د/ سلطان سند العكايلة، دار الفتح – عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(١١٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق ربيع بن هادي عمير. ، دار الراية السعودية ، الطبعة الرابعة (١٤١٥هـ).

(١١٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: د.محمود الطناحي، وطاهر أحمد الزواوي ، دار الفكر – بيروت.

(١١٦) الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، (١٤٢٠هـ).

(١١٧) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : د/محمد أبو شهبة ، مكتبة السنة ، الطبعة الأولى (١٤٢٧).

فهرس الموضوعات

المقدمة

الفصل الأول : فحص الوثائق وعلاقته بالنقد التاريخي

المبحث الأول : مفهوم النقد التاريخي، وأهميته ، وتطوره

معنى النقد في اللغة والاصطلاح

تعريف التاريخ لغة واصطلاحا

تعريف (النقد التاريخي)

أهمية النقد التاريخي

نشأة النقد التاريخي وتطوره، ودور المحدثين فيه

المبحث الثاني : معنى الوثائق وأهميتها في النقد التاريخي

معنى الوثيقة في اللغة

معنى الوثيقة في اصطلاح الفقهاء

معنى الوثيقة في اصطلاح المؤرخين

أهمية الوثائق في النقد التاريخي

الفصل الثاني : النقد التاريخي عند المحدثين، وعنايتهم بفحص الوثائق

المبحث الأول : صور النقد التاريخي عند المحدثين

أولا: البحث عن عدالة الرواة وضبطهم

ثانيا: التحقق من سماع الرواة من بعضهم

ثالثا: الكشف عن محاولات الرواة تجميل الأسانيد بإخفاء عيوبها أو تزيينها بما ليس فيها

رابعا: مقارنة المرويات لمعرفة الأخطاء الصادرة عن الثقات

خامسا: عرض المرويات على الوقائع التاريخية لاستخراج الزيف منها

سادسا: التنبه لأهواء الرواة ومذاهبهم السياسية والعقدية

سابعا: فحص كتب الرواة للتأكد من سلامتها من التزوير، وصحة ما يدعونه من السماع

المبحث الثاني : أهمية الوثائق في النقد الحديثي

الجهة الأولى: عند التحمل

الجهة الثانية: عند الأداء

الجهة الثالثة: عند النقد

الفصل الثالث: أنواع التزوير التي مارسها الرواة وطرائق المحدثين في كشفها

المبحث الأول: أنواع التزوير التي كشفها المحدثون

الأول: تزوير الكتب وادعاء كونها قديمة

الثاني: قطع بعض أوراق الكتاب وإضافة أوراق أخرى إليه ليزيد فيها ما ليس منه

الثالث: الزيادة بخطه في الكتاب

الرابع: حك الحبر القديم والكتابة مكانه بخط جديد

الخامس: محو السماعات القديمة

المبحث الثاني: الطرق التي سلكها الرواة في إخفاء التزوير وطمس آثاره

الأولى: تدخين الكتاب

الثانية: طلاء الكتاب بالصفرة

الثالثة: خلط الكتاب بدهن أو تراب مما يغير لونه

الرابعة: محاكاة خطوط الرواة

الخامسة: تمرير التزوير على بعض المشاهير لينقلوه مع إخفاء الأصل

المبحث الثالث: الوسائل التي اتبعها المحدثون لكشف التزوير

أولا: فحص أوراق الكتاب

ثانيا: فحص الحبر

ثالثا: فحص الخط

رابعا: محاكمة ما في الوثيقة إلى التاريخ والواقع

الخاتمة

فهرس المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات